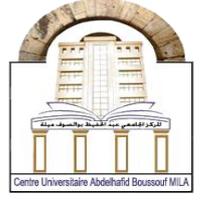




الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير



المرجع :/2020

الميدان: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية

فرع: علوم التسيير

التخصص: إدارة مالية

مذكرة بعنوان:

أهمية تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل حالة ميزان المدفوعات بالجزائر خلال الفترة 2014-2018

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير (ل.م.د.)

تخصص " إدارة مالية "

تحت إشراف:

ريغي هشام

إعداد الطلبة:

- زواغي زهية

- يحي فريال

لجنة المناقشة

الصفة	الجامعة	اسم ولقب الأستاذ
رئيسا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	بعلي حسني
مشرفا ومقررا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	ريغي هشام
مناقشا	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميله	عبد الباسط عبد الصمد

السنة الجامعية: 2020/2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّعَةَ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي
خَلَقَ الْمَوَدَّعَةَ

دعاء

"ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا، ربنا ولا
تحمل علينا إصرا كما حملته على الذين من
قبلنا، ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به وأعف
عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا، فانصرنا
على القوم الكافرين"



شكر وتقدير

نشكر الله تعالى ونحمده على إتمام هذا العمل ونسأله أن يتقبله
قبولا حسنا .

بشرافنا أن نتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخاص إلى الأستاذ الفاضل
" ريفي هشام " الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة
بالتوجيهات القيمة وانتقاداته السائبة لإخراج هذا العمل في صورته
النهائية

كما لا يفوتنا أن نشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم إثراء
هذا العمل وحضورهم المناقشة

والى كل الأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الذين قاموا بتكويننا إلى غاية وصولنا إلى هذا المستوى العلمي.
كما لا يفوتنا في هذا المقام إلا أن نتقدم بالشكر إلى كل من
ساعدنا في إنجاز هذا العمل والى كل من خصنا بنصيحة أو دعاء

إهداء

اللهم لك الحمد حتى ترضى ولك الحمد إذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا والسلام
علي من أرسل بالحق بشيرا ونذيرا وعلي آله وصحبه والتابعين إلى يوم الدين وبعد.
يشرفني أن أهدي هذا العمل المتواضع إلى أكثر الناس فضلا في حياتي، أسأل الله أن
يطيل في عمرهما ويمنحهما الصحة والعافية ويجعل مثواتهما الجنة أمي "سكينة" وأبي
"جمال"

إلى من أمن الله به علي ليقاسمني حياتي واسكنه القلب والروح، إلى من كان سندا
ومونا لي في الدرب وتحمل معي عناء هذا العمل الذي لا يطيب القول إلا بذكره
سبب سعادتي وزوجي الغالي "يحيى".

إلى من قاسموني طو الحياة ومرما أختي "أحلام" وأخي "محمد" ولا أنسى من زادت
السعادة إلى عائلتنا ابنة أختي الكتوتة "سندس" جعل الله حياتها سعادة.
إلى من كان لي مونا في مشواري الدراسي ولم يبخل علي بالإرشادات والتحفيزات عمي
"يارب" ومن أعانني في عملي هذا عمي "توفيق" أسأل الله أن يمنحهما الصحة والعافية
وراحة البال.

إلى جدي وجدتي، إلى كل أعمامي وأخوالي وخالاتي وعمتي وأولادهم
إلى كل عائلة زوجي كبيرها وصغيرها وعلي رأسها أبي "علي" وأمي "زهية" أطال الله في
عمرهما وجعل لهما الصحة والعافية
إلى كل صديقاتي اللواتي في يوم من الأيام رسموا الإبتسامة في وجهي:

إكرام، يسرى، إنتصار، محبير، منال، نزيال.

إلى كل من ذكرهم قلبي ونسبهم قلبي
والحمد لله دائما وأبدا.

زهية

إهداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك ولا تطيب اللحظات إلا
بذكرك ولا تطيب الأخوة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برويتك " الله "
إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة... ونصح الأمة... إلى نبي الرحمة ونور العالمين
"محمد صل الله عليه وسلم"

أهدي حصاد جهدي وثمرة عملي

إلى من ربنتني وأنارت دربي وأمانتني بالصلوات والدعوات إلى ملاذي في الحياة
إلى منبع الحب والحنان إلى بسمه الحياة وسر الوجود إلى التي جعل الله الجنة تحفة
قدمها ربانة حياتي وبهجتها أمي الحبيبة "فتيحة"
إلى أبي الغالي "محمد المالك"

إلى من جمعني معهم ظلمات رحمة واحد وضمني معهم جدران بيت واحد إلى من
أحبهم حبا لو مر على أرض قاحلة لتفجر منما ينابيع المحبة إلى أختي "صبرين"
وأخي "زكرياء" ، إلى جدي العزيز "حسين" أطال الله في عمره.

إلى من سكن القلب والعين والوجدان، إلى رفيق دربي ومن وقفني إلى جانبي
وأزرنني خطوة بخطوة إلى من تطلع لنجاحي بنظرات الأمل خطيبي "فارس"
إلى من تذوقته معهم أجمل اللحظات... إلى من سأفتقدهم وأتمنى أن يفتقدوني...

إلى من جعلهم الله وأحببتهم: يسرى، محبير، انتصار، زهية، إكرام، منال.

إلى كل الأساتذة من الطور الابتدائي إلى الطور الجامعي وأتوجه بالشكر إلى
الأستاذ "ريغي هشام" الذي تفضل بالإشراف على هذه المذكرة فجزاه الله خيرا.
إلى من فتح هذه الوريقات وتصفحها من بعدي.

فريال

المخلص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على ميزان المدفوعات من خلال حالة الجزائر. فالبنظر إلى الأهمية البالغة للاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة، تسعى هذه الأخيرة إلى سن القوانين والتشريعات وتقديم الحوافز والتسهيلات على أمل الاستفادة من إيجابيات هذه الاستثمارات ومنها التأثير بشكل إيجابي على موازين مدفوعاتها. وبالرغم من هذه الأهمية، إلا أن ميزان المدفوعات في الجزائر لا يستفيد من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بالنظر لضعف التدفقات السنوية بسبب العديد من العوائق، ما يستدعي تشجيع تدفقات مثل هذه الاستثمارات للتأثير على حساب رأس المال، والاهتمام بالشركات الأجنبية التي يمكن أن تصدر للتأثير على الميزان التجاري.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار الاجنبي المباشر، ميزان المدفوعات، الجزائر، أزمة نفطية، مناخ الاستثمار.

Abstract:

This study aims to highlight the importance of foreign direct investment in influencing the balance of payments through the case of Algeria. In view of the extreme importance of foreign direct investment for host countries, the latter seeks to enact laws and legislation and provide incentives and facilities in the hope of benefiting from the positives of these investments, including positively affecting the balance of their payments. Despite this importance, however, the balance of payments in Algeria does not benefit from FDI inflows due to the weak annual inflows due to many obstacles, which requires encouraging the inflows of such investments to influence the capital account, and attention to foreign companies that can be issued to influence the balance Commercial.

Key words: foreign direct investment, balance of payments, Algeria, oil crisis, investment climate.

فهرس المحتويات

شكر وتقدير

إهداء

الملخص

فهرس المحتويات

فهرس الجداول والأشكال

مقدمة عامة..... أ - ب

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- تمهيد..... 4
- المبحث الأول: مدخل عام للاستثمار الأجنبي المباشر 5
- المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر 5
- الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر 5
- الفرع الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله 6
- المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر: محدداته، مزاياه وعيوبه 12
- الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر 12
- الفرع الثاني: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر وعيوبه 13
- المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للشركات متعددة الجنسيات 16
- المطلب الأول: ماهية الشركات متعددة الجنسيات 16
- الفرع الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات 16
- الفرع الثاني: أسباب ظهور الشركات متعددة الجنسيات ومراحل تطورها 17
- المطلب الثاني: خصائص وأشكال الشركات المتعددة الجنسيات 18
- الفرع الأول: خصائص الشركات متعددة الجنسيات 18
- الفرع الثاني: أشكال الشركات متعددة الجنسيات 19
- خلاصة 20

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي حول ميزان المدفوعات

- تمهيد..... 22
- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات 23
- المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته ومكوناته 23
- الفرع الأول: مفهوم ميزان المدفوعات 23
- الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات 23
- الفرع الثالث: مكونات ميزان المدفوعات 24

26	المطلب الثاني: الوضعيات المختلفة لميزان المدفوعات، أسباب وآثار الاختلال
26	الفرع الأول: الوضعيات المختلفة لميزان المدفوعات
29	الفرع الثاني: أسباب الإختلال في ميزان المدفوعات
30	الفرع الثالث: آثار الاختلال في ميزان المدفوعات
31	المبحث الثاني: آليات وسياسات تكيف (تصحيح) ميزان المدفوعات
31	المطلب الأول: تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بالاعتماد على آليات قوة السوق
31	الفرع الأول: آلية التوازن في ظل النظرية الكلاسيكية (التقليدية)
33	الفرع الثاني: آلية التوازن في ظل النظرية الكينزية
35	الفرع ثالث: التوازن عن طريق التدفقات المالية الدولية
36	المطلب الثاني: تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات عن طريق سياسات التكيف
36	الفرع الأول: المنهج النقدي لميزان المدفوعات
38	الفرع الثاني: منهج الاستيعاب لميزان المدفوعات
39	الفرع الثالث: منهج المرونات لميزان المدفوعات
41	خلاصة
	الفصل الثالث: وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014_2018 و سبل تعزيزها
43	تمهيد
	المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة 2014-2018
44	المطلب الأول: تحليل لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
44	المطلب الثاني: تحليل حالة ميزان المدفوعات وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
49	المبحث الثاني: سبل تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين حالة ميزان المدفوعات في الجزائر
53	المطلب الأول: تعزيز دور الإستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على حساب رأس المال
53	الفرع الأول: مفهوم مناخ الإستثمار
53	الفرع الثاني: مظاهر المناخ الجيد للاستثمار الأجنبي المباشر
54	المطلب الثاني: تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على الميزان التجاري
57	خلاصة
58	خاتمة
61	قائمة المراجع

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الجدول
31	آثار الإختلال في ميزان المدفوعات (حالة العجز وحالة الفائض)	01
48	تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر 2014-2018	02
49	تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2014-2018 (الوحدة: مليون دولار)	03

قائمة الأشكال

الصفحة	العنوان	الشكل
08	مراحل دورة حياة المنتج	01
34	سلسلة الأثار المترتبة عن الفائض حسب آلية التسوية في النظرية الكينزية	02
35	سلسلة الأثار المترتبة عن العجز حسب آلية التسوية في النظرية الكينزية	03
49	تطور بعض مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2014-2018 (%)	04
51	تطور أسعار النفط الجزائري (صحاري بلند) خلال الفترة 2014-2018 (دولار/برميل)	05
55	نسبة مساهمة الشركات الأجنبية في الصادرات الصينية من البضائع خلال الفترة 2000-2017 (%)	06

مقدمة عامة

مقدمة عامة:

تُعتبر تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة من أهم التدفقات المالية في وقتنا الحالي بالنظر لمختلف الآثار الإيجابية التي تنطوي على اقتصاديات الدول المضيفة، حيث تتنافس هذه الأخيرة فيما بينها على إستقطاب مثل تلك الإستثمارات. ومن بين أهم آثار الإستثمارات الأجنبية المباشرة هو التأثير على موازين المدفوعات للدول المضيفة، بالنظر لتعبير وضعية هذه الموازين على وضع الإقتصاد.

وتعتبر الجزائر من الدول النامية التي تسعى الى جذب الاستثمارات الاجنبية المباشرة خاصة مع انفتاحها على الاقتصاد العالمي، لذلك تحاول جاهدة تبني سياسات اقتصادية مناسبة واستخدام العديد من الحوافز والامتيازات بغرض جذب هذا النوع من الاستثمارات وبالتالي الإستفادة من الإيجابيات التي يُمكن أن ينطوي عليها، خاصة على ميزان مدفوعاتها الذي يتأثر بصورة كبيرة بإيرادات الصادرات من المحروقات، وهو ما تؤكد منذ إنهييار أسعار النفط منذ سنة 2014، ومن هنا يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

"هل كان يُمكن للإستثمار الاجنبي المباشر أن يكون أحد البدائل التي يمكن الاعتماد عليها في تحسين

أداء ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2018؟"

وللإجابة على هذا التساؤل الرئيسي نطرح الاسئلة الفرعية التالية:

- ما أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدول المضيفة؟
- ما أهمية ميزان المدفوعات بالنسبة للدول؟
- هل كانت هناك سبل كان يُمكن من خلالها تعزيز دور الإستثمار الأجنبي المباشر في أداء ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2018؟

1- فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤل الرئيسي وبالتالي الأسئلة الفرعية التي تم طرحها، نطرح الفرضيات التالية:

- للاستثمار الاجنبي المباشر العديد من الإيجابيات والتي تدفع بالدول للتنافس على استقطابه؛
- يعكس ميزان المدفوعات الحالة الاقتصادية للدول؛
- يُمكن للإستثمار الأجنبي المباشر التأثير على ميزان المدفوعات من خلال العديد من السبل.

2- أهمية الدراسة وأسباب إختيار الموضوع:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تعالج موضوع ميزان المدفوعات التي يعتبر توازنه، أو تحقيق الفائض فيه مبتغى مختلف الدول، ومنها الجزائر، وبالتالي أهمية البحث عن مختلف السبل لتحقيق ذلك وهو ما حاولنا بحثه من خلال أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر. أما عن أهم أسباب إختيار مثل هذا الموضوع:

- أن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من الموضوعات الاقتصادية التي لا تزال تحظى باهتمام الدراسات المالية والاقتصادية المعاصرة؛
- فهم العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر وميزان المدفوعات؛
- معرفة دور الاستثمار الاجنبي المباشر في أداء ميزان المدفوعات في الجزائر.

3- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- توفير إطار نظري شامل حول الاستثمار الاجنبي المباشر وميزان المدفوعات؛
- إبراز أهم سبل تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات؛
- الوصول إلى توصيات على أساس النتائج المتوصل إليها.

4- منهجية الدراسة:

بحسب ما تقتضيه طبيعة الدراسة وحتى نستطيع الاجابة على تساؤلات البحث والالمام بجوانبه ومعالجة الإشكالية المطروحة اعتمدنا على المنهجين الوصفي والتحليلي.

5- حدود الدراسة:

الحدود المكانية: خصصنا في هذه الدراسة الجزائر كحيز مكاني.
الحدود الزمانية: حددنا الفترة 2014-2018 كمجال زمني لهذه الدراسة، نظرا لأن هذه الفترة تميزت بانخفاض أسعار النفط وتأثر ميزان المدفوعات.

6- هيكل الدراسة:

تنقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول:

الفصل الأول: الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر.

الفصل الثاني: الإطار النظري والمفاهيمي حول ميزان المدفوعات.

الفصل الثالث: وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2018 و سبل تعزيزها.

7- صعوبات الدراسة:

هذه المذكرة تم إنجازها في سنة دراسية تميزت بانتشار فيروس كوفيد-19، حيث واجهتنا صعوبات عديدة في إنجازها تمثلت في إغلاق الجامعات مما تسبب في قلة المراجع وعدم التنسيق الكافي مع الأستاذ المشرف.

الفصل الأول:
الإطار النظري للاستثمار
الأجنبي المباشر

تمهيد:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر أحد روافد التنمية الاقتصادية ومحركاتها لاسيما في البلدان النامية وذلك للدخارات المنخفضة في تلك البلدان، وشح حجم المساعدات والمنح المالية من البلدان المتقدمة والمؤسسات المالية الرسمية وغير الرسمية إليها ، وكذا صعوبة الحصول على الاقتراض الخارجي وما يترتب عليه من فوائد مركبة تنقل كاهل الدول الفقيرة، هذه الأسباب دفعت بالدول النامية لإيجاد أسلوب آخر لتنمية بلدانها فما وجدت غير الاستثمار الأجنبي المباشر باعتباره مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي، ومؤشرا على انفتاح الاقتصاد وقدرته على التكيف مع المستجدات العالمية في ظل العولمة وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على حركة الأموال والسلع والخدمات، وكذا الأسواق.

و تعتبر الشركات المتعددة الجنسيات من أكثر الظواهر انتشارا في الحقبة الأخيرة نظرا لما تملكه من إمكانيات مادية وبشرية هائلة تمتد إلى مختلف دول العالم وتنوع نشاطاتها لتشمل قطاعات الإنتاج والتجارة والخدمات والمال والمصارف الدولية.

لذا نهدف من خلال هذا الفصل إلى عرض أهم المفاهيم النظرية للاستثمار الأجنبي المباشر وللشركات المتعددة الجنسيات وذلك بتقسيم الفصل إلى مبحثين:

✓ **المبحث الأول:** مدخل عام للاستثمار الأجنبي المباشر.

✓ **المبحث الثاني:** الإطار المفاهيمي للشركات المتعددة الجنسيات.

المبحث الأول: مدخل عام للاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر بديلا لحل مشاكل التنمية الاقتصادية، بحيث تولي دول العالم اهتمام واسع النطاق بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من أهمية نسبية كمصدر لرؤوس الأموال الاستثمارية وباعتباره محفزا ومحركا للتنمية الاقتصادية فيها، فضلا عن توفيره للأصول غير الملموسة كالمعرفة التكنولوجية والمهارات التنظيمية والإدارية وشبكات التسويق.

لهذا سنباحول من خلال هذا المبحث التعرف على الاستثمار الأجنبي المباشر، النظريات المفسرة له، أشكاله والحوافز الممنوحة له ومحدداته وعيوبه ومعيقاته.

المطلب الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشرة ونظرياته وأشكاله.

الفرع الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد وردت عدة تعاريف للاستثمار الأجنبي المباشر تبعا لمنظمات وهيئات دولية وكذا لكتاب وباحثين اقتصاديين، سنحاول أن نورد أهمها فيما يلي:

- "ينطوي مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر تاريخيا على تصدير رأس المال من بلد ويسمى البلد المصدر أو البلد الأم إلى بلد آخر يسمى البلد المستورد أو البلد المضيف، إذ يتم الاستثمار في مشروعات وقطاعات معينة".¹

- يمكن تعريفه بأنه "عبارة عن إنشاء مشاريع جديدة، وتوسيع المشاريع القائمة سواء كانت مملوكة بالكامل للمستثمر الأجنبي أو لامتلاكه أسهم إحدى الشركات مع اكتساب الحق في إدارة المشروع والرقابة عليه ويرافق الاستثمار المذكور انتقال التكنولوجيا والموارد والمهارات والقيام بعمليات إنتاجية متكاملة في البلد المضيف".²

- ويمكن القول أيضا أنّ "الاستثمارات الأجنبية المباشرة هي تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إما بسبب ملكيته الكاملة لها، أو ملكيته لنصيب منها يكفل له حق الإدارة".³ و بالنسبة للمنظمات الدولية فنورد البعض منها كما يلي :

- حسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، فقد عرفه بأنه "استثمار ينطوي على علاقة طويلة الأمد في موجودات رأسمالية ثابتة في بلد معين (البلد المضيف) بحيث تعكس العلاقة منفعة المستثمر الأجنبي الذي يكون له الحق في إدارة أصوله والرقابة عليها في البلد المضيف وقد يكون المستثمر شخصا طبيعيا أو معنويا".⁴

¹ حسن كريم حمزة: العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص 69.

² عدنان داود محمد العزازي: الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015، ص 55.

³ نزيه عيد المقصود مبروك: الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2006، ص 31.

⁴ حسن كريم حمزة، مرجع سبق ذكره، ص 70.

- "حسب صندوق النقد الدولي، فيعرفه بأنه الاستثمار الذي يهدف من ورائه إلى أن يكون له دور فعال في إدارة المنشأة التي تعمل خارج الاقتصاد الذي يقيم فيه".¹
- "حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، الاستثمار الأجنبي المباشر يعني فرع الشركة يقوم بالاستثمار في بلد غير بلد المستثمر الأجنبي".²

من جملة التعاريف السابقة، يمكن تحديد تعريف عام للاستثمار الأجنبي المباشر كآتي: الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأجل يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما (الدولة الأم) بمشروعات استثمارية خارج دولته (الدولة المضيفة) حيث يؤدي إلى انتقال رؤوس الأموال وكذا التكنولوجيا الحديثة، كما يكون له حق الإدارة والإشراف على المشروع.

الفرع الثاني: النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله

1- النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

لقد حظي الاستثمار الأجنبي المباشر باهتمام كبير من طرف الاقتصاديين الذين قدموا عدة نظريات تفسر قيام هذا النوع من الاستثمار، سنتناول عرض أهم هذه النظريات:
أ-نظرية عدم كمال السوق:

من المعلوم والمتفق عليه أنّ المنافسة تعتبر من أهم العوامل التي تقوم عليها الشركات، فإذا كانت الشركة غير قادرة على المنافسة في السوق، فهذا يؤدي إلى الزوال، وعلى هذا الأساس تقوم هذه النظرية. صيغت هذه النظرية عام 1960، وكان من أهم روادها "ستيفن هيفر" و"كريموند فيرنون" و"شارلكنديلبرغر"، بحيث تفترض غياب المنافسة الكاملة في أسواق الدول النامية، بالإضافة إلى نقص العرض من السلع فيها، كما أن الشركات الوطنية في الدول المضيفة لا تستطيع منافسة الشركات الأجنبية في عدة مجالات أي أنّ إيمان هذه الأخيرة بعدم قدرة الشركات الوطنية في الدول المضيفة على منافستها تكنولوجيا أو إنتاجيا أو ماليا أو إداريا ... الخ سيمثل أحد المحفزات الأساسية التي تكمن وراء قرار الشركات الأجنبية الخاص بالاستثمار أو ممارسة أي أنشطة إنتاجية أو تسويقية في الدول النامية. كما يفترض هذا النموذج النظرة الشمولية لمجالات الاستثمار الأجنبية فضلا عن أن التملك المطلق لمشروعات الاستثمار هي الشكل المفضل لاستغلال جوانب القوة لدى الشركات متعددة الجنسيات.

وفي هذا الشأن يرى "هود"، أنّه تنخفض قدرة الشركة متعددة الجنسيات على التأثير أو التحكم في السوق في حالة سيادة المنافسة الكاملة في أحد الأسواق الأجنبية.³

¹ عبد الكريم جابر العيسوي: التمويل الدولي (مدخل حديث)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2015، ص 61.

² نعيمة أوغيل: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، الطبعة الأولى، 2016، ص 11.

³ خالد راغب الخطيب: التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2012، ص 152-153.

- وبخصوص الانتقادات الموجهة لنظرية عدم كمال السوق يرى "ريورك" و"سيموندس" مايلي:¹
- أن هذه النظرية تفترض إدراك ووعي الشركة متعددة الجنسيات بجميع فرص الاستثمار الأجنبي في الخارج وهذا غير واقعي من الناحية العملية؛
 - أن هذه النظرية لم تقدم أي تفسير مقبول حول تفضيلات الشركات المتعددة الجنسيات للتملك المطلق لمشروعات الاستثمار الإنتاجية كوسيلة لاستغلال جوانب القوة أو المزايا الاحتكارية لهذه الشركات في الوقت الذي يمكنها تحقيق ذلك من خلال أشكال أخرى للاستثمار أو العمليات الخارجية كالتصدير أو عقود التراخيص الخاصة بالإنتاج أو التسويق.

ب-نظرية دورة حياة المنتج:

ريمون فيرنون هو صاحب هذه النظرية، حيث تقوم هذه الأخيرة على مفهوم مفاده أن كل سلعة من السلع التي تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري وحتى زوالها منه(الظهور،النمو،النضج،الانحدار ثم الزوال) وتحفظ الشركة المنتجة للسلعة بميزة تنافسية فريدة تتوفر عندها فقط، وعندما تبدأ بتصدير السلعة إلى الخارج، تفقد ميزتها المطلقة من خلال التبادل التجاري، حتى تنتهي إلى الزوال.²

وتمر دورة حياة المنتج بأربع مراحل رئيسية متتابعة وهي:

ب-1-مرحلة إعداد المنتج وتقديمه:

من أجل انتشار المنتج الجديد يستلزم الأمر تخصيصه للبحث والتطوير وكذلك توفير الموارد البشرية المؤهلة فضلا عن ذلك يجب أن تؤخذ تكاليف هذه العملية بعين الاعتبار ويجب أن يؤمن السوق المحلي منافذ واسعة للمبيعات، باعتبار أن كبر حجم السوق يترتب عليه أن يكون الطلب مرتفعا، ومن هنا نستنتج أن المنتج الجديد في المرحلة الأولى يكون في الدول ذات الطلب الفعال وسوق واسع وكذلك تكنولوجيا عالية ثم بداية تسويقية على المستوى المحلي.³

ب-2-مرحلة النمو والتصدير:

يزيد الطلب في هذه المرحلة على السلعة بشكل كبير، ويقبل الناس على شرائها في السوق المحلي، وتبدأ الشركة المنتجة باستغلال الفرصة وتقوم بتصديرها إلى الخارج، مبتدئة بالأسواق المجاورة، حيث يتزايد الطلب من المستهلكين في الأسواق الخارجية، فتستغل المؤسسة الفرصة وتزيد من كمية الإنتاج وتحسن نوعيته للاستجابة لطلبات السوق المحلي والدولي، حيث تشتد الحملة الترويجية للسلعة الموجهة للمستهلكين والتجار في هذه المرحلة كما تعمل الإيرادات والأرباح التي تجنيها الشركة من إطالة هذه المرحلة من دورة حياة السلعة.⁴

¹ متولي عبد القادر: الاقتصاد الدولي-النظرية و السياسيات-، دار الفكر ناشرون و موزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص204.

² عدنان داود محمد العذاري، مرجع سبق ذكره، ص 65-66.

³ نعيمة أوعيل، مرجع سبق ذكره، ص38.

⁴ نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

ب-3- مرحلة النضج:

تبدأ هذه المرحلة عندما تبدأ المنافسة بالظهور، ويشهد المنتج عملية نمو سريع، والطلب على المنتج يعتبر أكثر حساسية لعامل الأسعار، وبذلك لا تستطيع الشركة زيادة إنتاجها في البلد الأم، فتعتمد الشركة المنتجة على نقل نشاطها إلى الخارج حيث تنخفض التكاليف وتصل الإيرادات إلى أعلى مستوياتها، وتبدأ بالتصدير من هناك إلى البلد الأم والأسواق العالمية.¹

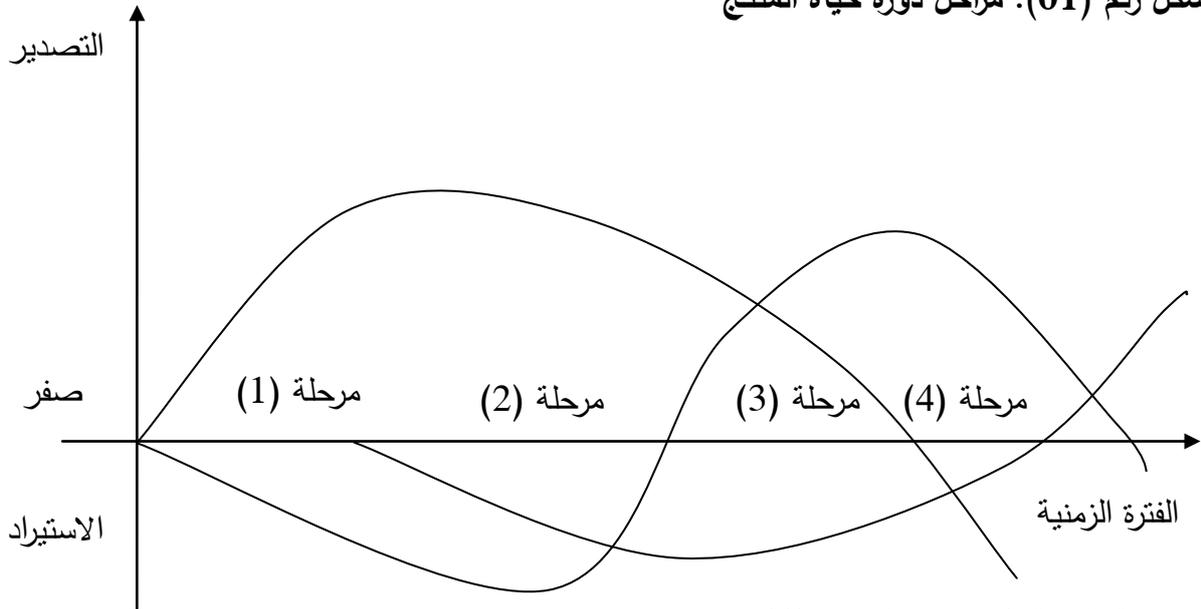
ب-4- مرحلة التدهور والانحدار:

في هذه المرحلة يبدأ المستهلكون بالتعبير عن ولاءهم للسلعة، حيث تعمل المؤسسة جاهدة للبقاء لأطول مدة في السوق، وذلك بالعمل على تخفيض تكاليفها خاصة في الدول ذات الدخل المنخفض، وتقوم بإجراءات دفاعية مثل إجراء بعض التغييرات على شكل السلعة وأحجامها، ألوانها، أسعارها وفي نفس الوقت تعتمد الإستراتيجية الهجومية وذلك باختراع سلعة جديدة تغزو بها الأسواق من جديد.

وبذلك وجد "فيرنون" أن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتم إلا في المراحل التالية للمرحلة الأولى من دورة حياة المنتج.²

يمكن توضيح دورة حياة المنتج من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (01): مراحل دورة حياة المنتج



المصدر: خالد راغب الخطيب: مرجع سابق، ص 161.

ومن أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية ما يلي:³

- ليس من الضروري أن تمر جميع أنواع السلع بنفس المراحل التي ذكرت في دورة حياة السلعة فبعض السلع لا تتعدى دورتها مراحل حياتية معينة؛

¹ علي عباس: إدارة الأعمال الدولية - المدخل العام-، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثالثة، 2013، ص 151.

² نفس المرجع السابق، ص 152.

³ علي عباس، مرجع سبق ذكره، ص 155.

- ركزت هذه النظرية في تفسيرها لسلوك التسويق الدولي على أنواع معينة من السلع وبالأخص السلع ذات التقنية الفنية العالمية؛
- لم تبين النظرية كيف يمكن تحسين مستوى الأداء التصديري للشركات والعوامل المحددة لنجاحها.

1-3 نظرية الحماية:

ظهرت هذه النظرية نتيجة للخلل الذي شاب الافتراضات التي قامت عليها نظرية عدم كمال السوق، وتعني الحماية الإجراءات الوقائية التي تعمل شركات الاستثمار الأجنبي المباشر على اتخاذها لضمان عدم تسرب المعلومات والأسرار الفنية والابتكارات الحديثة في مجال الإنتاج والتسويق إلى جهات محلية في أسواق البلدان المضيفة بطرق أخرى غير الاستثمار الأجنبي المباشر. أي أن هذه الشركات تستهدف الحصول على أقصى عوائد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة عن طريق حماية أنشطتها الخاصة واستخدامها داخل الشركات الأجنبية والعمل على عدم خروجها إلى المشروعات الأخرى في البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات، حتى تتحقق الحماية للاستثمار الأجنبي المباشر لهذه الشركات وتتحقق أهدافها.¹

ويمكن تلخيص أهم النقاط التي انتقدت فيها هذه النظرية فيما يلي:²

- إن ممارسات الحماية يمكن أن تتحقق بأساليب بديلة متاحة الآن قد تكون أكثر فعالية من تلك التي تستخدمها الشركات متعددة الجنسيات، وبالتالي لا يوجد أي مبرر علمي لما تقوم به بعض هذه الشركات لحماية براءات الاختراع في أي نشاط اقتصادي يتم ممارسته؛
- تركز هذه النظرية على دوافع حماية الشركات المتعددة الجنسيات ولا تعطي اهتماماً مناسباً للسياسات الحكومية والضوابط الخاصة بالدول المضيفة والمتعلقة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة، هذه الإجراءات والسياسات الحكومية قد تؤدي إلى تقليل جدوى ممارسات الحماية التي تمارسها الشركة متعددة الجنسيات وكذلك مدى تحقيقها للأهداف التي تسعى لبلوغها.

1-4 نظرية الموقع:

تركز هذه النظرية على المحددات والعوامل الموقعية والبيئة المؤثرة على قرارات استثمار الشركة متعددة الجنسيات في الدول المضيفة.

كما يرى "باري" أن هذه النظرية تهتم بالمتغيرات البيئية في الدول المضيفة التي ترتبط بالعرض والطلب، تلك العوامل التي تؤثر على الأنشطة الإنتاجية أو التسويقية، والبحوث والتطوير ونظم الإدارة وغيرها.³

ومن العوامل الموقعية التي تؤثر على الشركة هي كما يلي:⁴

¹ فليح حسن خلف: التمويل الدولي، مؤسسة الوراق، عمان، الطبعة الأولى، 2004، ص182.

² نفس المرجع السابق، ص205.

³ خالد راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 162.

⁴ نعيمة أوغيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 163-164.

- **العوامل التسويقية:** المتمثلة في درجة المنافسة، منافذ التوزيع، وكالات الإعلان، حجم السوق، معدل نمو السوق، درجة التقدم التكنولوجي، الرغبة في المحافظة على العملاء السابقين؛
- **العوامل المرتبطة بالتكاليف:** مثل القرب من المواد الخام والمواد الأولية، مدى توفر الأيدي العاملة، انخفاض مستويات الأجور، مدى توفر رؤوس الأموال؛
- **العوامل المرتبطة بالسوق:** مثل حجم السوق ومدى اتساعه ونموه في الدولة المضيفة؛
- **العوامل المرتبطة بمناخ الاستثمار:** مثل مدى قبول الاستثمارات الأجنبية، الاستقرار السياسي، مدى استقرار سعر الصرف، نظام الضرائب، توفر البنية الأساسية؛
- **ضوابط التجارة الخارجية:** كالتعريف الجمركية، نظام الحصص، القيود المفروضة على التصدير والاستيراد؛
- **الحوافز والامتيازات والتسهيلات:** التي تمنحها الحكومة المضيفة للمستثمرين الأجانب؛
- **عوامل أخرى:** مثل الأرباح المتوقعة، المبيعات المتوقعة، الموقع الجغرافي، مدى توفر الموارد الطبيعية، القيود المفروضة على تحويل الأرباح ورؤوس الأموال للخارج.

1-5 نظرية الموقع المعدلة:

تتشابه هذه النظرية مع نظرية الموقع السابقة في الكثير من الجوانب غير أنها تضيف بعض المحددات والعوامل الأخرى التي قد تؤثر على الاستثمارات الأجنبية، ويرجع الفضل في تقديم هذه النظرية إلى "روبوك" و"سيموندس"، حيث اقترحا أن الأعمال والاستثمارات الدولية والأنشطة المرتبطة بها تتأثر بثلاث مجموعات.¹

حيث تتكون هذه المجموعات من العوامل التالية:²

- **العوامل الشرطية:** والتي تتمثل في:
 - * خصائص المنتج أي خصائص السلعة.
 - * العلاقات الدولية للدولة المضيفة مع الدول الأخرى.
- **العوامل الدافعية:** وهي:
 - * الخصائص المميزة للشركة.
 - * مركز الشركة التنافسي.
- **العوامل الحاكمة:** وتتمثل في:
 - * الخصائص المميزة للدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر.
 - * الخصائص المميزة للدول المصدرة للاستثمار الأجنبي المباشر.
 - * العوامل الدولية.

¹ متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 164.

² فليح حسن خلف: العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010، ص ص 92-93.

2- أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

يتخذ الاستثمار الأجنبي المباشر عدة أشكال أهمها:

أ- **الاستثمار المشترك:** هو أحد مشروعات الأعمال الذي يمتلكه أو يشارك فيه طرفان (أو شخصيتان معنويتان)، أو أكثر من دولتين مختلفتين بصفة دائمة، وينطوي على عمليات إنتاجية أو تسويقية كإنتاج سلعة جديدة أو قديمة، والمشاركة هنا لا تقتصر على الحصة في رأس المال، بل تمتد إلى الإدارة والخبرة وبراءة الاختراع أو العلامات التجارية.¹

يتميز هذا الاستثمار بالخصائص التالية:²

- أنه عبارة عن اتفاق طويل الأجل لممارسة نشاط إنتاجي داخل البلد المضيف، هذا الاتفاق يكون بين طرفين استثماريين أحدهما وطني والآخر أجنبي؛
- الطرف الوطني قد يكون شخصية معنوية تابعة للقطاع العام أو الخاص؛
- قيام أحد المستثمرين بشراء حصة من شركة وطنية قائمة يؤدي إلى تحويل هذه الشركة إلى شركة استثمار مشترك؛
- طرفا الاستثمار (سواء الطرف الوطني أو الأجنبي) تكون مشاركتها في مشروع الاستثمار من خلال:

✓ المشاركة بحصة في رأس المال أو كله.

✓ أو قد تكون المشاركة من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا.

✓ أو تقديم المعلومات أو المعرفة التسويقية، أو تقديم السوق.

- حق كل طرف من أطراف الاستثمار في المشاركة في إدارة المشروع المشترك، وهذا يعتبر أهم فارق يميز الاستثمار المشترك عن بقية العقود الأخرى كعقود الإدارة.

ب- الاستثمار المملوك بالكامل من طرف المستثمر الأجنبي:

يتمثل في قيام الشركات متعددة الجنسيات بإنشاء فروع الإنتاج أو التسويق أو أي نوع آخر من النشاط الإنتاجي أو الخدمي بالدولة المضيفة، ويعتبر هذا النوع من الاستثمار الأجنبي المفضل لدى الشركات متعددة الجنسيات، إلا أنّ الكثير من الدول النامية المضيفة تتردد كثيرا في التصريح لهذه الشركات بالتملك الكامل لمشروعات الاستثمار وذلك بسبب الخوف من التبعية الاقتصادية والحذر من احتمال سيادة حالة الاحتكار لهذه الشركات.³

¹ نعيمة أوعيل، مرجع سبق ذكره، ص 16.

² متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 192.

³ نعيمة أوعيل، مرجع سبق ذكره، ص 20.

ج-مشروعات أو عمليات التجميع:

تأخذ شكل اتفاقية بين الطرف الأجنبي والبلد المضيف، يتم بموجبها قيام الطرف الأول بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها بشكل منتج نهائي.¹

د-الاستثمار في المناطق الحرة:

المنطقة الحرة جزء من أرض الدولة المضيضة، قد تقع بداخلها أو على منافذها البرية، أو البحرية، أو بالقرب منها، ويتم عزلها عن باقي حدود الدولة أو الإقليم الجمركي لها، ويتم إخضاعها لقواعد قانونية خاصة تطبق بداخلها، وتخضع للسيادة الكاملة للدولة المضيضة.

كما تتمتع المنطقة الحرة العامة بالشخصية الاعتبارية، ولها هيكل إداري مستقل، تمارس فيها أنشطة صناعية، تجارية وخدمية، وتحدد هذه المناطق وفقا لتشريعات وسياسات الدولة المضيضة.²

المطلب الثاني: الاستثمار الأجنبي المباشر: محدداته، مزاياه وعيوبه

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى محددات الاستثمار الأجنبي المباشر، ثم نتطرق لمزاياه و أحيار عيوبه.

الفرع الأول: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

"يقصد بمحددات الاستثمار مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسسية وكذلك الإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة معينة وتجدر الإشارة إلى أن درجة تأثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي يختلف من دولة إلى أخرى ولا شك أن درجة تأثير العوامل المذكورة تظهر بصورة جلية عند المقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية".³

1-2 المحددات الأساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية: "التي لا يمكن في حالة عدم توفرها انتظار قدوم مستثمرين وطنيين كانوا أو أجانب وهي:⁴

أ-توفر الاستقرار السياسي: فتوفر استقرار النظام السياسي يعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الاستغناء عنه ويتوقف عليه الاستثمار، فحتى إذا كانت المردودية المتوقعة للاستثمار كبيرة فلا يمكن الاستثمار في ظل غياب الاستقرار السياسي.

ب-الاستقرار الاقتصادي: ويتمثل في تحقيق توازنات الاقتصاد الكلي وتوفير الفرص الملائمة لنجاح الاستثمار ومن أهم المؤشرات الاقتصادية المعتمدة في الحكم على المناخ الاقتصادي للاستثمار مايلي:

• **عناصر الاقتصاد الكلي:** توازن الميزانية العامة، توازن ميزان المدفوعات، التحكم في معدل التضخم، استقرار سعر الصرف، معدل الفائدة ... الخ؛

¹ خالد راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 217.

² نعيمة أوعيل، مرجع سبق ذكره، ص ص 20-21.

³ خالد راغب الخطيب، نفس المرجع السابق، ص 2018.

⁴ نفس المرجع السابق، ص 2019.

- السياسات الاقتصادية المنتهجة من طرف الدول المضيفة: السياسات الاستثمارية، سياسة التجارة الخارجية، السياسة الضريبية، سياسة الخوصصة، السياسة التمويلية؛
- الحوافز المالية لجذب الاستثمار: حرية تحويل الأموال (الأرباح الخاصة)، الحوافز الجبائية والجمركية للاستثمار، القوانين الاجتماعية الخاصة بتنظيم العمل، الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمار؛
- ضرورة استقلالية النظام القضائي وتوفير الشفافية في المجال الاقتصادي".

2-2 المحددات التكميلية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر: "تتمثل في:¹

أ- الرشوة والبيروقراطية والفساد الإداري: إن وجود الشفافية في المعاملات وعدم وجود الرشوة يعد عنصرًا هامًا بالنسبة للشركات المستثمرة والدول المضيفة لذلك فانتشار هذا الوباء يؤدي إلى القضاء على التنافسية أو المعاملة العادية ويؤدي إلى نفور المستثمر الأجنبي، كما تؤدي ظاهرة البيروقراطية إلى إعاقة الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تعدد وطول الإجراءات الإدارية مما يسمح بتعطيل عملية سير الإجراءات الإدارية المرتبطة بالاستثمارات.

ب- حجم السوق ومعدل نموه: إن ما يدفع الشركات للاستثمار في بلد ما يرتبط بحجم السوق لكن لا يهم حجم السوق في حد ذاته بقدر ما يهم تطور ونمو السوق في المستقبل فالمستثمرون الأجانب يكونون أكثر انجذابًا للمناطق التي تشهد ديناميكية كبيرة وتوسعًا في أسواقها والتي توفر فرصًا جديدة للاستثمار.

ج- توفر الموارد البشرية المؤهلة: تستعمل الشركات العالمية تقنيات إنتاج عالمية ومتطورة ذات قيمة مضافة عالية وبالتالي فتوفر عرض عمل منخفض التكلفة وبتأهيل ضعيف لا يعتبر عنصرًا جاذبًا للاستثمار.

د- توفر قاعدة متطورة لوسائل الاتصال والمواصلات فطبيعة المنشأة الدولية تفرض عليها أن تضمن الاتصال الدائم والجيد بين كل فروعها.

هـ- توفر نسيج من المؤسسات المحلية الناجحة الذي يفتح الفرصة أمام الشركات العالمية للقيام بعمليات الاندماج والتملك ، كما أن خوصصة المؤسسات تجذب المزيد من المستثمرين الأجانب ومن مزايا توفر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو قيامها بدور المورد للمؤسسات الكبيرة عن طريق عمليات الإسناد والمقاوله من الباطن والتي تسمح بتخفيض التكاليف الثابتة للمؤسسات الكبرى".

الفرع الثاني: مزايا الاستثمار الأجنبي المباشر وعيوبه

1- مزاياه: "هناك منافع وفوائد كثيرة ناتجة من الاستثمار الأجنبي المباشر لصالح الدول المضيفة نذكر منها ما يلي:²

- يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى توسيع الممتلكات الوطنية وخلق طبقات جديدة من المسيرين في المستقبل من أجل المساهمة في مشاريع الاستثمار وإنشاء مشاريع جديدة؛

¹ خالد راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 2020.

² نفس المرجع السابق، ص ص 223-224.

الفصل الأول:.....الإطار النظري للاستثمار الأجنبي المباشر

- يعتبر الاستثمار الأجنبي مصدرًا هامًا لرؤوس الأموال والعملات الأجنبية والتي تمثل أساسًا أي برنامج تنموي؛
 - يساعد الاستثمار الأجنبي في الحصول على التكنولوجيا وتنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية في الدول المضيفة، حيث تعاني معظم البلدان النامية من ضعف قدرتها التكنولوجية التي تمتلكها الدول الصناعية المتقدمة وتظهر الفجوة التكنولوجية بين البلدان النامية والبلدان الصناعية المتقدمة من خلال المقارنة بين أعداد العلماء والمهندسين الذي يعملون في مجال البحوث والتطوير في كل من البلدان النامية والبلدان الصناعية المتطورة؛
 - رفع معدلات التكوين الرأسمالي مع خلق علاقات جديدة وتنمية مختلف القطاعات الإنتاجية؛
 - المساهمة في تخفيض حدة البطالة من خلال خلق فرص جديدة للعمل الأمر الذي يؤدي إلى رفع الناتج الوطني المحلي، مما يزيد في الدخل الفردي وتحسين القدرة الشرائية وبالتالي تشجيع الاستهلاك؛
 - تنمية المنافسة المحلية في إنتاج السلع والخدمات مع وجود شركات أجنبية تساهم في كسر حدة الاحتكار الوطني؛
 - تلعب الشركات التي تقوم بالاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية دورًا كبيرًا في رفع كفاءة قطاع التصدير في هذه البلدان حيث يساهم وجود هذه الشركات في فتح الأسواق العالمية لمنتجات الصناعات التي تقيمها في الدول النامية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الصادرات وبالتالي المساهمة في تحسين ميزان المدفوعات".
- 2- عيوبه: "رغم الإيجابيات التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي المباشر إلا أن هناك سلبيات يتضمنها ومنها:¹
- إن مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر يملك من القدرات المالية والتنظيمية وربما السياسية ما يمكنها من السيطرة على اقتصاديات البلدان النامية وإخضاعها لشروطها بما يتفق ومصالحها كمؤسسات تعمل فقط من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من الربح ومن هذه السيطرة الاقتصادية يمكن أن تتحول إلى سيطرة سياسية تؤثر على حرية الدولة في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسة؛
 - تهدف الدولة المستثمرة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر إلى استنزاف الموارد المتاحة والثروات الطبيعية وتحويلها إلى الدولة الأم؛
 - صغر حجم المشاريع الاستثمارية التي تجلبها الشركات الأجنبية وكبر نسبة التحويلات من الأرباح إلى الدولة الأم يؤثر سلبيًا على ميزان المدفوعات وانخفاض حصيلة الدولة المضيفة من الضرائب والوقوع في التبعية الاقتصادية والسياسية؛

¹ خالد راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص ص225-226.

- تركيز الدول المستثمرة على القطاعات الإستخراجية دون مراعاة للقطاعات التي تهدف الدول المضيفة إلى ترقيتها فمثلا توظيف رأس المال الأجنبي في الدول النامية في صناعة استخراج النفط بلغت 39% و 24,1% في قطاعات الخدمات و 26,9% في الصناعات التحويلية و 9,3% في فروع أخرى من الصناعات الإستخراجية سنة 1986؛
- إن تدفق رأس المال إلى الداخل يؤدي إلى تحسين ميزان المدفوعات ومنه معدلات التبادل، ثم يميل إلى التدهور عندما يتم تحويل الأرباح إلى الخارج؛
- إن المنافسة الشديدة للشركات الأجنبية تؤدي إلى خروج بعض الشركات الوطنية من السوق وبالتالي إضعاف الاقتصاد الوطني الكلي مما ينجم عنه احتمال حدوث توتر اجتماعي وأثار سلبية على ميزان مدفوعات الدولة؛
- تعمل الاستثمارات الأجنبية المباشرة على نقل أنشطتها الملوثة للبيئة إلى البلدان النامية، نظرا للقيود المفروضة عليها في بلادها ومن ثم تقوم بالتأثير السلبي على البيئة في ظل غياب الرقابة الفعالة على أنشطتها في البلدان النامية".

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للشركات متعددة الجنسيات

لعبت الشركات متعددة الجنسيات دورا هاما في توجهات الاقتصاد العالمي المعاصر، خاصة ما بعد الحرب العالمية الثانية إلى غاية أيامنا هذه سواء من حيث وفرة حجم الإنتاج العالمي من السلع والخدمات أو من حيث مساهمتها الكبيرة في حجم المبادلات التجارية الدولية أو من حيث ثقل وزنها في الاستثمارات الأجنبية المباشرة لهذا سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على الشركات متعددة الجنسيات وأسباب ظهورها ومراحل تطورها وأهم خصائص هذه الشركات وأشكالها.

المطلب الأول: ماهية الشركات متعددة الجنسيات

سنتناول في هذا المطلب أهم المفاهيم المتعلقة بالشركات متعددة الجنسيات وأسباب ظهورها ومراحل تطورها.

الفرع الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات

أستخدم مصطلح الشركة متعددة الجنسيات في وصف الشركة التي تعمل بصورة متكاملة في عدد من الدول، ولقد تعددت التعارف لهذه الشركات، سنحاول أن نورد أهمها فيما يلي:

- يعرفها المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بأنها "شركات يمتد نشاطها الاقتصادي ليعطي كافة المشروعات التي تشرف أو تدير مصنعا أو منجما في دولتين أو أكثر".¹

- من جهة أخرى عرفت أنها "الشركات التي ملكيتها تخضع لسيطرة جنسيات متعددة كما يتولى إدارتها أشخاص من جنسيات متعددة وتمارس نشاطها في بلدان أجنبية متعددة على الرغم من أن إستراتيجيتها وسياستها وخطط عملها تصمم في مركزها الرئيسي الذي يوجد في دولة معينة تسمى الدولة الأم Home country، إلا أن نشاطها يتجاوز الحدود الوطنية والإقليمية لهذه الدولة وتتوسع في نشاطها إلى دول أخرى تسمى الدول المضييفة host countries".²

- يمكن القول أيضا بأنها "مشروع وطني يملك ويراقب العديد من الفروع الموزعة في العديد من الدول".³

- يعرف فرنون الشركة متعددة الجنسيات بأنها "المنظمة التي يزيد رقم أعمالها أو مبيعاتها السنوية عن 100 مليون دولار، والتي تمتلك تسهيلات أو فروع إنتاجية في ست دول أجنبية أو أكثر".⁴

- ويعرفها البعض الآخر بأنها "شركات ذات رؤوس أموال ضخمة تتركز من خلال المركز الأم في إحدى الدول وتنقل نشاطاتها إلى الدول الأخرى من خلال فروعها".⁵

وبالتالي يمكن تعريف الشركات متعددة الجنسيات على أنها تلك الشركات العملاقة التي تمارس نشاطها في بلدان أجنبية متعددة تسمى الدول المضييفة تحت إدارة مركزها الأم في بلد معين يسمى البلد الام.

¹ مدحت قريشي: التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007، ص 243.

² محمد مدحت غسان: الشركات متعددة الجنسيات، دار الراجحة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، ص 12.

³ موسى سعيد مطر: التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008، ص 289.

⁴ خالد راغب الخطيب، مرجع سبق ذكره، ص 135.

⁵ موسى سعيد مطر، نفس المرجع السابق، ص 179.

الفرع الثاني: أسباب ظهور الشركات متعددة الجنسيات ومراحل تطورها

1- أسباب ظهور الشركات متعددة الجنسيات:

- يمكننا إجمال الأسباب المتعددة التي أدت إلى ظهور الشركات متعددة الجنسيات في الآتي:¹
- وجود الحواجز الجمركية، وارتفاع نفقات النقل، مما يؤدي إلى رفع الأسعار، الأمر الذي ينعكس سلباً على صعيد المنافسة وبالتالي تهدف هذه الشركات إلى انتشار وحدات إنتاجية بالقرب من الأسواق، أو حيث توجد الأسواق كبديل لعملية التصدير التي لم تعد ذا جدوى اقتصادية؛
 - إن الأوضاع النقدية والسياسات الضريبية والمالية للدول الرأسمالية المتطورة هي من العوامل الرئيسية في تكوين تلك الشركات؛
 - إنَّها محاولة لتقليل المخاطر الاقتصادية، وفقاً للنظريات الاقتصادية و العالمية منها نظرية للعالمين الاقتصاديين الأمريكيين "سوزي" و "باران" التي تفيد أن هناك زيادة مضطربة للفائض الاقتصادي للشركات الكبرى، مما يجعلها مضطرة لاستغلال فائضها عبر الاستثمار الخارجي المباشر.

2- مراحل تطورها:

مر تطور الشركات متعددة الجنسيات بثلاث مراحل أساسية وهي:²

المرحلة الأولى: مرحلة التصدير

وتبدأ بالمعلومات التي ترد شركات الإنتاج من قبل المصدر المحلي أو الوسيط المباشر حول المشتري الأجنبي، عند التجاوب مع هذه المعلومات تمكنه من تحديد المبيعات التي يراها مربحة. ليبدأ صاحب العمل في تنشيط و تطوير صادراته، و مع تزايد حجم الصادرات تعطى الفرصة لإقامة فروع بغرض الحصول على تكاليف نقل منخفضة للسوق الخارجية وهذه تعتبر نقطة أساسية لاقتحام السوق الخارجية، وذلك بالإنتاج في الخارج.

المرحلة الثانية: مرحلة الإنتاج في الخارج

إن اقتحام الأسواق الخارجية لمواجهة المنافسة يكون من قاعدة إنتاجية موجودة داخل هذه الأسواق، ويكون الدخول بقاعدة إنتاجية خارجية بإتباع الطرق الآتية:

1- الترخيص؛

2 - الترتيبات التعاقدية طويلة الأجل للمنتجين المحليين؛

3- الاستثمار المباشر بتسهيلات المصنع.

¹ محمد مدحت غسان، مرجع سبق ذكره، ص 19.

² أحسين عثمانى: إستراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات في عولمة الاقتصاد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2002/2003، ص ص 25-26.

المرحلة الثالثة: مرحلة الشركات متعددة الجنسيات

تصبح الشركة دولية عندما يصبح تسييرها يحتاج إلى تخطيط و تنظيم و مراقبة لإنتاجها الدولي الواسع النطاق من خلال ممارسة نشاطها في مناطق تتعدى حدودها الوطنية و تفرض نفسها في العالم بأسره.

المطلب الثاني: خصائص وأشكال الشركات المتعددة الجنسيات

سننتظر في هذا المطلب إلى أهم خصائص الشركات متعددة الجنسيات و أشكالها.

الفرع الأول: خصائص الشركات متعددة الجنسيات

- تتميز الشركة متعددة الجنسية بخاصيتين هما:¹

- خاصية الوحدة أي الطابع الموحد للشركة متعددة الجنسية؛
 - خاصية التعدد أي الطابع التعددي للشركة متعددة الجنسية.
- أ- خاصية الوحدة:

تعتبر الوحدة السمة الأساسية التي تتميز بها الشركة متعددة الجنسية فهناك وحدة اتخاذ القرار، ووحدة التصرف والإستراتيجية والموارد الإنسانية والمادية والفنية، معنى ذلك أن كل من الشركة الأم وفروعها ومنشآتها التابعة لها والمنتشرة في الخارج تكون في الأصل مجموعا واحداً متكاملًا ولذلك يمكن النظر إلى الشركة متعددة الجنسية على أنها نظام من العلاقات المركبة بين جميع عناصرها ومكوناتها، فهي عبارة عن مجموعة تدرجية وتسلسلية حيث العلاقة بين فروعها ووحداتها علاقة رأسية وعمودية كما أنها علاقة تبعية. وتتجسد وحدة الشركة متعددة الجنسية في وجود مركز رئيسي واحد ترسم فيه الإستراتيجية العامة للشركة والتي هي عبارة عن مجموعة من القرارات الصادرة عن المركز الرئيسي أي الشركة الأم والموجهة إلى الوحدات والفروع في الخارج تحدد فيها نشاط وسلوك الفروع والشركات الوليدة الموجودة في الدول الأخرى أي خارج الدولة التي يوجد فيها المركز الرئيسي (الشركة الأم).

خاصية التعدد:

أي الطابع التعددي للشركة متعددة الجنسية وتلك الخاصية الثانية للشركات متعددة الجنسية فهي مكونة من عدد أو مجموعة من الشركات تتمتع بالشخصية القانونية المستقلة ويتم تشكيلها وفقاً لقوانين وطنية متعددة لوجودها في دول مختلفة مما يثير إشكاليات في القانون الدولي الخاص، الذي تسيير قواعده على العلاقات القائمة بين الشركات المنتمية إلى أنظمة قانونية مختلفة متواجدة في دول مختلفة، ويمكن حل هذه المشكلات عن طريق أحد الأمرين إما أن يطبق قانون دولة الشركة الأم بهذه الصفة أو تطبق كل شركة فرع قانون الدولة التي توجد على إقليمها.

وهناك رأي آخر يرى أن خصائص الشركة متعددة الجنسية تتمثل في الانتشار والضخامة والانطلاق من الميلاد من الدول المتقدمة والقدرة على نقل التكنولوجيا وتوجيه الاستثمار نحو الدول النامية.

¹ محمد مدحت غسان، مرجع سبق ذكره، ص ص25-26.

الفرع الثاني: أشكال الشركات متعددة الجنسيات

تتخذ الشركة متعددة الجنسيات إحدى الصورتين الأولى شكل الشركة والثانية ارتباط تعاقدي لا يرقى إلى مرتبة الشركة، يمكن توضيحهما كما يلي:¹

• **صورة الشركة:** يتخذ المشروع متعدد الجنسية شكل الشركة وتختلف الطبيعة القانونية لهذه الشركة من حالة لأخرى فإذا كان جميع الأطراف في المشروع (الشركة) متعدد الجنسية من أشخاص القانون الخاص فإنه يتخذ أحد أشكال الشركة المعروفة في القانون الداخلي للدولة محل التأسيس أو الدولة الذي يمارس فيها النشاط أما إذا كانت الدولة المضيفة طرفاً في المشروع - أي مشتركاً - تتخذ الشركة ارتباطاً تعاقدياً لا يرقى إلى مرتبة الشركة، على أن أكثر الأشكال شيوعاً وانتشاراً ما يأتي:

1- شكل الشركة الوطنية المحلية العادية؛

2- شكل الشركة الوطنية ذات النظام الخاص؛

3- شكل الشركة الدولية؛

4- المؤسسات العامة الدولية مثل بنك التسويات الدولية والمؤسسات الأوروبية للأمن في الملاحة البحرية والمؤسسة العامة الدولية أشبه بالمرفق العام في النظام الداخلي.

• **صورة الارتباط التعاقدي الذي لا يرقى إلى مرتبة الشركة:** "في هذه الحالة تمتد الشركة متعددة الجنسية نشاطها داخل الدول النامية عن طريق المشاركة بينها وبين تلك الدول أو مؤسساتها العامة والخاصة عن طريق ارتباطات تعاقدية لا تصل إلى حد المشاركة وقد حققت نجاحاً كبيراً ملحوظاً ويطلق عليها الاستثمار المشترك وتكون العلاقة تنظيمية عندما لا يكون الهيكل التنظيمي للشركة يجعل الوحدات التابعة في حالة خضوع وتبعية للمركز الرئيسي والعلاقة التعاقدية هي انعدام السيطرة من المركز الرئيسي على الفروع في الدول النامية. ورأى البعض أنه يمكن تقسيم الشركات التي تعمل على المستوى الدولي إلى أربعة أقسام:

- الشركات التي تعتمد على الحضور المحلي القوي من خلال تحسس الفوارق القومية والاستجابة لها (الشركات متعددة الجنسية)؛

- الشركات التي تستثمر معرفة وقدرات الشركة الأم من خلال الانتشار والتكيف العالمي (الشركات العالمية)؛

- الشركات التي تحقق أفضليات في الكلفة من خلال مركزية العمليات على النطاق الكوني (الشركات الكونية)؛

- الشركات التي تبعث نشاطها على وحدات متخصصة ومستقلة نسبياً سعياً لتحقيق القدرة التنافسية الكونية من خلال المرونة متعددة القومية ومن خلال قدرات تعلم المعرفة وتطويرها على نطاق العالم (الشركات العابرة للقوميات)".

¹ محمد مدحت غسان، مرجع سبق ذكره، ص 26-28.

خلاصة الفصل الأول:

حاولنا في هذا الفصل الإلمام قدر الإمكان بموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال استعراض العديد من التعاريف التي قُدمت له والتي توصلنا من خلالها إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار طويل الأجل يحصل عندما يقوم مستثمر في دولة ما (الدولة الأم) بمشروعات استثمارية خارج دولته (الدولة المضيفة) حيث يؤدي إلى انتقال رؤوس الأموال و كذا التكنولوجيا الحديثة، كما يكون له حق الإدارة و الإشراف على المشروع. وأيضاً استعرضنا مختلف النظريات المفسرة لقيامه مثل نظرية عدم كمال السوق ونظرية دورة حياة المنتج وغيرها. ثم تناولنا مختلف محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تحت فئتين المحددات الأساسية والمحددات التكميلية. كما تطرقنا إلى العديد من المزايا والعيوب التي ينطوي عليها الاستثمار الأجنبي المباشر. وبالنظر لكون الشركات المتعددة الجنسيات هي التي تقود قاطرة الاستثمار الأجنبي المباشر على المستوى العالمي، فكان لا بد من التطرق لها من خلال مفهومها، أسباب ظهورها، مراحل تطورها، خصائصها وأشكالها.

الفصل الثاني:

الإطار النظري والمفاهيمي

حول ميزان المدفوعات

تمهيد:

تتنوع المؤشرات والمقاييس الاقتصادية التي تساعد على توضيح الحالة الاقتصادية، وحتى الاجتماعية، لأية دولة مثل إحصائيات البطالة، التضخم،...الخ، حيث تستخدمها الدولة في معرفة الوضعية الحالية وصياغة السياسات المناسبة لمعالجة الاختلالات فيها، كما تُعد مثل تلك المؤشرات والمقاييس عوامل مؤثرة في اتخاذ قرارات الاستثمار من طرف المستثمرين المحليين والأجانب، بالإضافة إلى تأثيرها على نظرة المؤسسات الاقتصادية الدولية للدولة.

ويُعتبر ميزان المدفوعات من بين أهم المؤشرات التي يُمكن من خلاله معرفة الحالة الاقتصادية للدولة.

وسنحاول من خلال هذا الفصل الإلمام قدر الإمكان بمختلف الجوانب المحيطة بميزان المدفوعات من خلال المبحثين التاليين:

- ✓ المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات.
- ✓ المبحث الثاني: الوضعيات المختلفة لميزان المدفوعات وآليات معالجتها.

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول ميزان المدفوعات

سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على بعض أهم الجوانب النظرية المتعلقة بميزان المدفوعات.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات وأهميته ومكوناته

سننتقل في هذا المطلب إلى مفهوم ميزان المدفوعات، أهميته ومكوناته.

الفرع الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

لقد وردت العديد من التعريفات لميزان المدفوعات ولكنها تتفق جميعها في معنى واحد، ومن بين التعريفات نذكر منها ما يلي:

"بيان إحصائي عن فترة زمنية معينة يوجز بأسلوب منهجي منظم ما يجري من معاملات اقتصادية بين اقتصاد معين والعالم الخارجي".¹

هو بيان يلخص المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية محددة.²

ومن خلال التعاريف السابقة لميزان المدفوعات نستنتج التعريف التالي:

يعرف ميزان المدفوعات بأنه سجل محاسبي منظم لكافة المبادلات والتي تشمل الصادرات والواردات من السلع والخدمات وحركة الاستثمارات بكافة أنواعها والتي تتم بين الدولة والعالم الخارجي والتي تحصل خلال فترة زمنية عادة سنة.

الفرع الثاني: أهمية ميزان المدفوعات

إن تسجيل المعاملات الاقتصادية في ميزان المدفوعات يُعد مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني، وتبرز أهمية ميزان المدفوعات في النقاط التالية:³

✓ يعكس ميزان المدفوعات هيكل وتركيبية الاقتصاد القومي، فهو يمثل الجسر الذي من خلاله يتم تبادل التأثيرات الخارجية مع العالم؛

✓ يكشف ميزان المدفوعات المركز الخارجي للدولة من حيث القوة والضعف؛

✓ يشكل أداة نسبية لتحليل الجوانب النقدية من التجارة الدولية لأي بلد، ومؤشراً لسياساتها المالية والنقدية وسياسات الصرف؛

✓ مساعدة واضعي السياسات الاقتصادية في توجيه جميع الأموال المهمة في الدولة نتيجة الارتباط بين ميزان المدفوعات والإجراءات المالية والنقدية في الدولة؛

¹ صندوق النقد العربي: التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2016، أبو ظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص 389. (http://www.amf.org.ae) (تاريخ الزيارة: 2020/08/25).

² صندوق النقد الدولي: دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، 2009، واشنطن، ص 7. <https://www.imf.org/~media/Websites/IMF/imported-publications-loe->

(pdfs/external/arabic/pubs/ft/bop/2007/bopman6a.ashx) (تاريخ التحميل: 2020/08/25)

³ - سمير فخري نعمة: العلاقة التبادلية بين سعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار البيازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2011، ص ص 71-72

✓ يعتبر ميزان المدفوعات بيانا لعرض العملة الوطنية والطلب عليها اتجاه العملات الأجنبية، وهذا ما يساهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي.

الفرع الثالث: مكونات ميزان المدفوعات

"إن تعدد المعاملات الاقتصادية مع العالم الخارجي لا يمكن حصرها وتدوينها بصورة مفصلة في ميزان المدفوعات ولذلك إن المعمول به فعلا هو إعداد كشف موجز لهذا الكم من المعاملات وتجميعها في فقرات أساسية تعطي انطباع للقارئ عن طبيعة هذه العلاقات وأهمية هذا البلد والمشاكل التي يعاني منها، وفي ضوء ذلك تم الاتفاق على أن يتكون ميزان المدفوعات مما يلي:

1. الحساب الجاري:

هو الحساب الذي يشمل كافة المبادلات من السلع والخدمات وهو الذي يتابع أثر تدفقات الموارد الحقيقية بين الاقتصاد الوطني والخارجي والتي تتضمن كافة المعاملات للقيم الاقتصادية والتي تقع بين الجهات المقيمة والجهات الغير مقيمة في ذلك البلد بما في ذلك خدمات عوامل الإنتاج، ويشمل هذا الحساب جميع المعاملات الاقتصادية الدولية التي من شأنها التأثير على حجم الدخل القومي بصورة مباشرة سواء بالزيادة أو النقصان، لذلك يطلق عليه أحيانا اسم حساب الدخل ويضم الميزان نوعين من الموازين¹

أ. الميزان التجاري:

الميزان التجاري (أو صافي الصادرات) هو الميزان الذي يعرض القيمة النقدية للصادرات والقيمة النقدية للواردات خلال فترة زمنية معينة، والميزان التجاري الموجب يعرف بـ " فائض تجارة" وفيه الصادرات تكون أكثر من الواردات، والميزان التجاري السالب يعرف بـ "عجز تجاري" وفيه الواردات تكون أكثر من الصادرات أو يعرض في الميزان التجاري تعاملات السلع، فميزان السلع عبارة عن بيان موجز لكافة المعاملات الخاصة بالصادرات والواردات من السلع المادية فقط. ويطلق عليه أيضا اسم ميزان التجارة المنظورة.²

ب. ميزان الخدمات:

" ويشمل كافة المعاملات الخاصة بتقدير الخدمات كخدمات التنقل والتأمين والسياحة والصيانة والدخول الاستثمارية مثل الفوائد وإيرادات الأسهم ويسمى بميزان التجارة غير المنظورة أيضا. ويعد الحساب الجاري من أكبر حسابات ميزان المدفوعات كونه يعكس حقيقة المعاملات الخاصة بالسلع والخدمات مع العالم الخارجي وكذلك لإرتباطه الوثيق بحسابات الدخل القومي، ويؤثر عليه من حيث الحجم والهيكل"³

¹ - درية كامل آل شبيب: المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر، والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2044، ص 77

² نفس المرجع السابق، ص ص 77-78.

³ - دريد محمد آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 78.

2. حساب التحويلات:

لحساب التحويلات طبيعة خاصة، حيث أنه يتضمن كافة المعاملات والمبادلات التي تمت بين الدولة والخارج خلال فترة الميزان بدون مقابل أي لا تؤثر بصورة مباشرة على الإنتاج والدخل المحليين، ولذلك يعرف بأنه يشمل العمليات غير التبادلية.

ويدخل في حساب التحويلات كافة الهبات والتعويضات سواء أخذت شكلا نقديا أو عينيا.

ومن أمثلتها: التعويضات التي تدفعها الدولة إلى الخارج كالتعويضات عند حوادث الطيران، وكذلك كأن تصدر الدولة كمية من القمح إلى دولة أخرى على سبيل الهبة، أو أن يحول مقيم مبلغًا من المال إلى الخارج كمساعدة أو إعانة لشخص ما، وبالتالي فإن حساب التحويلات لا يحتوي إلا على قيد واحد فقط هو الهبات والتعويضات.¹

3. حساب رأس المال (العمليات الرأسمالية):

" ويشمل هذا الحساب حركة رؤوس الأموال الدولية، إذ يسجل كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة إعداد الميزان على أصول الدول أو حقوقها تجاه الغير وتدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغيير في مركز المديونية والدائنية لدولة معينة ويشمل نوعين من رؤوس الأموال وهما:

أ. رؤوس أموال طويلة الأجل: وهي التي تتجاوز السنة الواحدة كالقروض طويلة الأجل والاستثمارات المباشرة (شراء وبيع الأوراق المالية، أسهم وسندات)، وتحسب في حساب رؤوس الأموال طويلة الأجل جميع التغيرات التي تطرأ خلال فترة إعداد الميزان على قيم الأصول التي يملكها المقيمون وكذلك على قيمة الخصوم التي يلتزم بها المقيمون لحساب الأجانب.

ب. رؤوس الأموال قصيرة الأجل: ويطلق عليها اسم الحساب النقدي ويشتمل على كافة التغيرات التي تطرأ على قيمة الأصول والخصوم النقدية وإن مكونات هذا الحساب هو النقود مثل العملات الأجنبية، الودائع المصرفية الأجنبية في البنوك المحلية، القروض قصيرة الأجل، الأوراق المالية قصيرة الأجل والكمبيالات وتنتم بسيولتها الكبيرة وسهولة انتقالها بين الدول".²

4. ميزان حركة الذهب والنقد الأجنبي:

" تقيم تسوية المدفوعات عن طريق التعاملات الأجنبية أو الذهب، والذي كان من وسائل الدفع الأكثر قبولاً في الوفاء بالالتزامات الدولية، فتسوي الدولة عجز ميزان مدفوعاتها بتصدير الذهب إلى الخارج، كما يمكنها في حالة وجود فائض شراء كمية من الذهب من الخارج، وفقا لقيمة هذا الفائض، والذهب الذي

¹ - مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشر: أسس العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2006، ص ص

² - دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص ص 78 - 79.

يسوي العجز والفائض هو الذي يحتفظ به البنك المركزي أو السلطات النقدية كغطاء أو احتياطي، وهذا الميزان لديه جانب دائن وجانب مدين تقيد فيهما حركة الذهب والنقد الأجنبي"¹

5. فقرة الخطأ والسهو:

هو بند ترجيحي، فقاعدة القيد المزدوج تقتضي تعادل مجموع القيم الدائنة مع مجموع القيم المدينة غير أن عمليا قد ينشأ هناك اختلال فلا يتساوى الجانبين نتيجة قصور وأخطاء مختلفة، لذلك عادة ما يضاف هذا البند في نهاية بنود ميزان المدفوعات توضح فيه قيمة الفارق الإحصائي بين الجانبين الدائن والمدين لضمان القاعدة الأساسية لنظرية القيد المزدوج، وعموما يمكن تحديد أسباب وجود هذا الاختلال إلى ما يلي:

- ✓ أخطاء تسجيل قيم السلع بسبب الاختلاف في أسعار الصرف؛
- ✓ الدفع المسبق لقيم السلع المستوردة أو الدفع المتأخر الناجم عن طول عمليات تحويلات العملات؛
- ✓ الرغبة في عدم الإفصاح عن قيم بعض المشتريات ونوعيتها، كما هو الحال بالنسبة للمشتريات العسكرية حيث تعتمد بعض البلدان عدم الإفصاح عنها وعن قيمتها وبالتالي تدرج الفجوة والتي تحدثها ضمن بند السهو والخطأ.²

المطلب الثاني: الوضعيات المختلفة لميزان المدفوعات، أسباب وآثار الاختلال

تتعدد الوضعيات التي يمكن أن يأخذها ميزان المدفوعات وهو ما سنتعرف عليه من خلال هذا المطلب، بالإضافة إلى أسباب حدوث هذا الاختلال في ميزان المدفوعات والآثار الناجمة عنه.

الفرع الأول: الوضعيات المختلفة لميزان المدفوعات

1. التوازن في ميزان المدفوعات

يتميز المختصون في المالية الدولية بين نوعين من التوازن الخاص بميزان المدفوعات فالنوع الأول هو التوازن المحاسبي (الحسابي) والنوع الثاني هو التوازن الاقتصادي.

1.1 التوازن المحاسبي (الحسابي):

يقصد بالتوازن المحاسبي في ميزان المدفوعات أي دولة أن يتحقق التكافؤ والتعادل بين جملة إيراداتها من الصرف الأجنبي و جملة مدفوعاتها منه، وتعبير آخر أن يحدث مساواة حسابية حتمية بين العناصر الدائنة والعناصر المدينة في الميزان بصورة إجمالية، ويسمى هذا التوازن "التوازن الورقي"³.

¹ - محمد إبراهيم عبد الرحيم: اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي للطباعة للنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر، 2014، ص ص 169 -

170.

² - محمد راتول: الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 46.

³ - مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 111

2.1 التوازن الاقتصادي:

ويسمى "التوازن الحقيقي" أو "التوازن الخارجي" لميزان المدفوعات فهو الذي يتعلق ببعض أجزاء أو حسابات ميزان المدفوعات، ويتم بمقارنة القيمة الكلية لجانب الدائن مع القيمة الكلية لجانب المدين الخاصة بكل حساب على حدة فعند حدوث عدم التوازن بين جانبي أي حساب يوصف الميزان بأنه مختل اقتصاديا أما إذا كان هناك تعادل بين جانبي الحساب يوصف الميزان بأنه متوازن اقتصاديا.¹

إن تحديد التوازن والاختلال في ميزان المدفوعات يتم من خلال المقارنة بين عمليات معينة في ميزان المدفوعات. ومن ثم لا بد ان نميز بين نوعين من العمليات التي تدخل في ميزان المدفوعات وهي العمليات التلقائية (المستقلة) والعمليات التعويضية (المتوازنة):

❖ العمليات التلقائية (المستقلة):

وهي تلك العمليات التي تجري لذاتها وبغض النظر عن الوضع الإجمالي لميزان المدفوعات لما تحققه من ربح أو من إشباع للجهات التي تقوم بها مثال ذلك التصدير أو استيراد السلع والحصول على الخدمات أو القيام بالاستثمارات الأجنبية، وتتمثل في عمليات الحساب الجاري وحساب رأس المال الطويل الأجل، وحركة رأس المال قصير الأجل لغرض المضاربة فقط، وحساب التحويلات من جانب واحد، وحساب الذهب لأغراض التجارة.²

❖ العمليات التعويضية (الموازنة):

وهي العمليات التي لا تجري لذاتها ولكن تتم بالنظر إلى حالة أو وضع ميزان المدفوعات، أو تترتب على العمليات الأولى، مثال ذلك استيراد الذهب أو تصديره، الزيادة أو النقص في قيمة الأوراق التجارية المسحوبة على غير المقيمين أو المقيمين، وهي عمليات لم تكن تجرى لو لم تكن هناك عمليات تلقائية أو مستقلة سبق القيام بها، وهي تتحقق من أجل تعويض أو تسوية أو موازنة ما تم من عمليات تلقائية (مستقلة) سابقة عليها.³

2. الاختلال في ميزان المدفوعات:

وهناك حالتين من الاختلال:

1.2 حالة الفائض:

وهي الحالة التي تكون فيها حقوق الدولة على العالم الخارجي أكبر من التزاماتها اتجاه نفس العالم، وهي حالة غير مرغوب فيها خاصة عندما يكون الفائض مستمرا فهذا يدل على أنه هناك أموال معطلة وغير مستثمرة.⁴

¹ - مجدي محمود شهاب، عدلي سوزي ناشد، ص ص 111-112

² - دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 78.

³ - مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 113.

⁴ موسى سعيد مطر و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 20.

2.2 حالة العجز:

وهي الحالة التي تكون فيها حقوق الدولة على العالم الخارجي أقل من التزاماتها اتجاهه ، وهي تعتبر الحالة الأخطر والأكثر شيوعا في العالم، وهذا يدل على أن الدولة تستورد أكثر مما تصدر ، ومن جهة أخرى يدل على أن الدولة لم تتجح في تحقيق هدف التوازن الخارجي.¹

3. الاختلال العارض والعشوائي:

ويحدث الاختلال العارض أو العشوائي Disequilibrium Random نتيجة لبعض الظروف الطارئة التي قد تصيب الاقتصاد مثل حدوث عجز في ميزان مدفوعات دولة ما نتيجة انخفاض صادراتها من محصول القطن في هذا العام نتيجة تعرض محصول القطن للآفات الزراعية، أو بسبب حدوث بعض الكوارث الطبيعية كالزلازل والبراكين أو الفيضانات أو الحروب أو الأوبئة لقدر الله، أو قد يرجع هذا الخلل إلى تغير المفاجئ في أذواق وتفضيلات المستهلكين من الدول الأخرى، وهذا الخلل له طبيعة وقتية بزوال السبب بشكل تلقائي.²

2.3 الاختلال الموسمي:

يحدث الاختلال الموسمي في البلاد الزراعية التي تعتمد على محصول واحد كأهم صادراتها، حيث تتجاوز (قيمة هذه الأخيرة) الواردات في موسم تصدير هذا المحصول، بينما تتجاوز قيمة الواردات قيمة الصادرات في الفترة الباقية من السنة وهو ليس اختلاط بالمعنى الحقيقي لأن الميزان يأخذ في اعتباره مقدار الإيرادات والمدفوعات خلال السنة بأكملها.³

3.3 الإختلال الدوري:

ويحدث هذا الإختلال الدوري DsiequilibriumPeriodicity بسبب الإعتماد المتبادل بين الدول وخصوصا بين الدول الرأسمالية فزيادة الصادرات أو انخفاضها بالنسبة لدولة ما هي نفسها عبارة عن زيادة أو انخفاض واردات العالم الخارجي بمعنى أن التقلبات الدورية في اقتصاديات العالم الخارجي سوف تنتقل إلى الدول الأخرى، وترتبط باختلالات في موازين المدفوعات، وهذا الإنتقال يتم من خلال عمل مضاعف التجارة الخارجية.

ففي حالة الرواج يزداد الطلب على الواردات وبالتالي يزداد مستوى الإنتاج والتشغيل، والعكس بالنسبة لحالة الكساد أين ينخفض الطلب على الواردات فيؤثر بدوره على مستوى الإنتاج والتشغيل.⁴

4.3 الإختلال الهيكلي:

ويحدث الإختلال الهيكلي Structural Dixquilibrium نتيجة لعوامل ترتبط بهيكل الإنتاج والدخل والتشغيل بحيث تعتبر الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات اختلالات تظل قائمة ولا تزول حتى يتم إحداث تعبير

¹ - موسى سعيد مطر و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 20.

² - نفس المرجع السابق، ص 21.

³ - مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص 114

⁴ - السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 138-139

هيكلي أو اصلاح الهيكل المحدد في القطاعات الاقتصادية، فهذه الاختلالات تغذي بعضها البعض وتؤدي إلى المزيد من الاختلالات.¹

الفرع الثاني: أسباب الإختلال في ميزان المدفوعات

هناك مجموعة من الأسباب تؤدي إلى الإختلال في ميزان المدفوعات منها:

1.4 التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:

توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر صرف العملة للبلد، فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات. أما إذا تم تحديد سعر صرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي ذلك إلى توسيع الصادرات مقابل تقلص الواردات، مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان، وهذه الاختلالات غالبا ما ينتج عنها ضغوطا تضخمية تساهم في استمرارية الإختلال في الميزان.²

2.4 معدل التضخم:

للتضخم تأثير سلبي على ميزان المدفوعات وذلك لأنه يضعف الموقف التنافسي لصادرات البلد التي تعاني من ارتفاع التضخم في السوق العالمي، مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات وفي نفس الوقت فإنه يؤدي إلى زيادة الواردات الأمر الذي يؤدي إلى تزايد العجز في ميزان المدفوعات.³

3.4 أسباب دورية:

هي أسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي العالمي، ففي فترات الإنكماش ينخفض الإنتاج والدخول والائتمان وتزداد معدلات البطالة، فتتكمش الواردات مما يؤدي إلى حدوث فائض، وفي فترة التضخم يزيد الإنتاج وترتفع الائتمان والأجور والدخول فنقل قدرة البلد على التصدير وتزيد وارداته مما قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات، وهذه التقلبات تتفاوت حدتها من دولة إلى أخرى كما أنها لا تبدأ في نفس الوقت في كافة الدول، وهذه التقلبات الدورية تنتقل من الدول ذات الوزن في الاقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى عن طريق مضاعف التجارة الخارجية، وتتأثر بالتالي موازين مدفوعات هذه الدول عن طريق ما يصيب مستويات الأسعار والدخول فيه.⁴

4.4 أسباب هيكلية:

وهي الأسباب المتعلقة بالمشورات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات)، إضافة إلى قدرتها الإنتاجية وبأساليب فنية متقدمة وهذا ما ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل صادراتها بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين

¹ - السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 139.

² - نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

³ - سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 81.

⁴ - محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 183.

الفصل الثاني:.....الإطار النظري والمفاهيمي حول ميزان المدفوعات

(زراعية أو معدنية أو بترولية)، حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية كتغير أذواق المستهلكين.¹

5.4 الظروف الطارئة:

في بعض الأحيان تحصل أزمات وكوارث مفاجئة للدولة تؤدي إلى حدوث اختلال في ميزان مدفوعاتها، كما في حالة الكوارث الطبيعية (زلازل، فيضانات، جفاف) أو نتيجة ظروف سياسية (الحروب)، مما يؤدي إلى التأثير على الصادرات أو بسبب تغير أذواق المستهلكين والاختراعات العلمية.²

الفرع الثالث: آثار الاختلال في ميزان المدفوعات

تختلف آثار الإختلال في ميزان المدفوعات في حالة العجز عنه في حالة الفائض، والجدول التالي يوضح هذه الآثار في كل من حالة العجز وحالة الفائض.

الجدول رقم (01): آثار الإختلال في ميزان المدفوعات (حالة العجز وحالة الفائض)

آثار الإختلال في حالة العجز	آثار الإختلال في حالة الفائض
تتمثل آثار الإختلال في حالة العجز فيما يلي: * انخفاض الإنفاق الإستثماري وزيادة الإنفاق الوطني على السلع الأجنبية؛ * انخفاض الدخل القومي وبالتالي تدهور الإنتاج؛ * ارتفاع التزامات الدولة إتجاه العالم الخارجي مما يهدد قدرتها على الوفاء بها؛ * تدهور حجم الاحتياطات الرسمية من الذهب والأرصدة النقدية السائلة.	تتمثل آثار الإختلال في حالة الفائض فيما يلي: * ارتفاع قيمة العملة الوطنية وبالتالي ارتفاع أسعار الصادرات وانخفاض أسعار الواردات مما يؤدي الى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات؛ * تقل قدرة البلاد الأجنبية على التعامل مع الدولة وتلجأ إلى تقييد علاقاتها التجارية معها وبالتالي تضطر الدولة إلى منح المساعدات والقروض للبلاد الأجنبية حتى تستمر في تعاملها معها؛ * تجميد جزء من الدخل القومي في أصول عاطلة، فالذهب النقدي لا يذر دخلاً؛ * تحسن مركز الاحتياطات الدولية لدى الدولة.

المصدر: من إعداد الباحثين، بالاعتماد على: سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 78-79.

¹-محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص ص 182-183.

²-دريد كامل آل شبيب، مرجع سبق ذكره، ص 85.

المبحث الثاني: آليات وسياسات تكيف (تصحيح) ميزان المدفوعات

يتطلب حدوث الاختلال في ميزان المدفوعات معالجته واستخدام طرق معينة، وفي هذا الصدد يتوفر الفكر الاقتصادي على العديد من أساليب المعالجة.

المطلب الأول: تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بالاعتماد على آليات قوة السوق

سننتقل هنا إلى معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات وفق النظرية الكلاسيكية، الكينزية بالإضافة إلى التوازن عن طريق التدفقات المالية الدولية.

الفرع الأول: آلية التوازن في ظل النظرية الكلاسيكية (التقليدية)

"هي آلية تجري في إطار ما يسمى بقاعدة أو نظام الذهب الذي كان سائدا في مرحلة المدرسة الكلاسيكية والذي يتميز بما يلي:

- ❖ وجود نسبة ثابتة بين وحدة النقد المستخدمة وكمية معينة من الذهب؛
- ❖ توفر حرية كاملة لسك الذهب بدون مقابل أو بتكلفة ضئيلة؛
- ❖ توافر حرية كاملة لتحويل مختلف العملات إلى الذهب بالسعر القانوني الثابت للذهب؛
- ❖ وجود حرية كاملة لاستيراد وتصدير الذهب.

وتعود آلية التسوية في ظل قاعدة الذهب إلى الفيلسوف الاقتصادي الإنجليزي دافيد هيوم DAVID HUME في القرن التاسع عشر".¹

وتأخذ هذه الآلية الأشكال التالية:

أ. التصحيح عن طريق آلية الأسعار (قاعدة الذهب):

وتختص هذه الآلية بالتصحيح بفترة قاعدة الذهب ويتطلب تطبيق هذه الآلية ثلاث شروط أساسية هي:

- ثبات أسعار الصرف؛
- الاستخدام الكامل لعناصر الإنتاج داخل الاقتصاد (التوظيف الكامل)؛
- مرونة الأسعار والأجور (أي حرية حركتها)؛

وتمثل هذه الشروط أهم أركان النظرية التقليدية (classical theory)، وترتبط هذه الآلية بين حركة الذهب من وإلى الدولة مع حالة ميزان مدفوعاتها وكمية النقود المحلية ومستويات الأسعار، ففي حالة حدوث فائض في الميزان فإنه يعني دخول كميات كبيرة من الذهب إلى الدولة يرافقها زيادة في عرض النقود في التداول الأمر الذي ينجم عنه ارتفاع في الأسعار المحلية لهذا الاقتصاد مقارنة مع الدول الأخرى.²

¹ - محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص 81.

² نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

وتترتب عن ذلك نتيجتان:

أولهما إنخفاض صادرات الدولة إلى الخارج نظرًا لارتفاع أسعارها من وجهة نظر الأجانب وثانيهما هو ارتفاع في استيرادات الدولة من الخارج نظرًا لملائمة أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني الدولة وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.¹

أما في حالة حدوث عجز في الميزان، فإنه يعني خروج كميات كبيرة من الذهب من الدولة يرافقها إنخفاض في عرض النقود في التداول الأمر الذي ينجم عنه إنخفاض في مستويات الأسعار المحلية لهذا الاقتصاد المذكور مقارنة مع الدول الأخرى.

وتترتب عن ذلك نتيجتان:

أولهما تشجيع صادرات الدولة إلى الخارج نظرًا لانخفاض أسعارها من وجهة نظر الأجانب. وثانيهما هو تقليص واردات الدولة من الخارج نظرًا لارتفاع أسعار السلع الأجنبية من وجهة نظر مواطني الدولة، وتستمر هذه العملية بشكل تلقائي حتى يعود التوازن إلى ميزان المدفوعات.²

ب. التصحيح عن طريق آلية سعر الصرف:

وهي الآلية المتبعة في حالة التخلي عن قاعدة الذهب الدولي (سيادة نظام العملات الورقية خلال الفترة الممتدة ما بين الحربين العالميتين)، واتخاذ نظام سعر صرف حر وعدم تقيده من قبل السلطات النقدية.³

ففي حالة العجز: تعاني الدول صاحبة العجز من قصور في الصرف الأجنبي سيؤدي إلى انخفاض سعرها في الأسواق المذكورة وعندما ستعلوا أسعار السلع والخدمات المنتجة محليًا منخفضة مقارنة بالسلع والخدمات الأجنبية المستوردة فيزداد الطلب على منتجات هذا الاقتصاد، وهكذا تزداد صادراته مقابل إنخفاض وارداته نظرًا لارتفاع أسعار المنتجات الأجنبية في هذه الحالة.

وتستمر هذه العملية حتى يعود التوازن في ميزان المدفوعات.

وفي حالة الفائض: يحدث العكس تمامًا.⁴

ج. التصحيح عن طريق تغيرات سعر الفائدة:

وطبقًا لهذه الآلية فإن التغيرات التي تحدث في المعروض النقدي تؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة، وهذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات في حالة الفائض وحالة العجز:⁵

¹ - محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 185.

² - السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 141.

³ - محمد إبراهيم عبد الرحيم، مرجع سبق ذكره، ص 187.

⁴ - نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

⁵ - السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 142.

في حالة الفائض: "وزيادة المعروض النقدي (كمية النقود المتداولة) نظرا لارتفاع السيولة النقدية ينخفض سعر الفائدة المحلية مقارنة بسعر الفائدة الأجنبية، وبالتالي تدفق رؤوس الأموال إلى خارج البلد وبالتالي التخلص من الفائض المتاح وإعادة التوازن للميزان ثانية".

وفي حالة العجز: "وانخفاض الرصيد النقدي ومن ثم ارتفاع سعر الفائدة المحلية مقارنة بسعر الفائدة الأجنبي ومن ثم تشجيع دخول وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل ومن ثم إعادة التوازن للميزان".

ح. التصحيح عن طريق التغيرات في الرصيد النقدي:

وطبقا لهذه الآلية فإن النقود الناتجة عن الخلل في ميزان المدفوعات سوف تغير الأرصدة النقدية التي في حوزة الأفراد وهذه بدورها ستؤثر على وضع ميزان المدفوعات في حالة الفائض وحالة العجز:¹

في حالة الفائض: "تحدث زيادة في الأرصدة النقدية التي في حوزة الأفراد، مما يؤدي إلى زيادة الانفاق على السلع والخدمات الأجنبية (زيادة الواردات)، وإفترض عدم تأثر الصادرات وبالتالي يتم التخلص من الفائض وإعادة التوازن للميزان ثانية".

أما حالة العجز: "تتضاءل الأرصدة النقدية التي في حوزة الأفراد، مما يؤدي إلى تخفيض الإنفاق على السلع والخدمات الأجنبية (إنخفاض الواردات)، وإفترض عدم تأثر الصادرات وبالتالي يتم التخلص من العجز وإعادة التوازن لميزان ثانية".

الفرع الثاني: آلية التوازن في ظل النظرية الكينزية

"تتطلب النظرية الكينزية في التسوية من الدخل الوطني وتعتبره المحرك الأساسي في إتجاه التسوية وهي تتطرق في ذلك من فرضيتين أساسيتين هما:

- على عكس النظرية الكلاسيكية حيث تقترض التشغيل الكامل فإن النظرية الكينزية تقترض أن الدخل الوطني يمكن أن يستقر عند مستوى أقل من التشغيل الكامل للموارد خصوصا العمل؛
- أن الأسعار بما فيها سعر العمل مرنة في إتجاه صعودي فقط، بحيث يمكن لها أن ترتفع، لكن لا يمكنها أن تنخفض؛

وهتني الفرضيتين واقعتين إلى حد كبير في الاقتصاديات المعاصرة، فمعظم الدول هي دون التشغيل الكامل لمواردها وتوجد بها نسبة عالية من البطالة، كما أن تغير الأسعار في اتجاه الصعود فقط أمر مسلم به في معظم الاقتصاديات.²

وانطلاقا من العلاقة بين الدخل والانفاق فإن النظري الكينزية تعتبر أن العلاقة بين تغيرات الانفاق وتغيرات الدخل تلعب دورا أساسيا في تشكيل آلية التسوية عن طريق مضاعف التجارة الخارجية المعطى كما يلي:

$$\frac{\Delta Y}{\Delta E} = \frac{1}{S + m} = k$$

¹ - السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 142

² - محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص 83.

الفصل الثاني:.....الإطار النظري والمفاهيمي حول ميزان المدفوعات

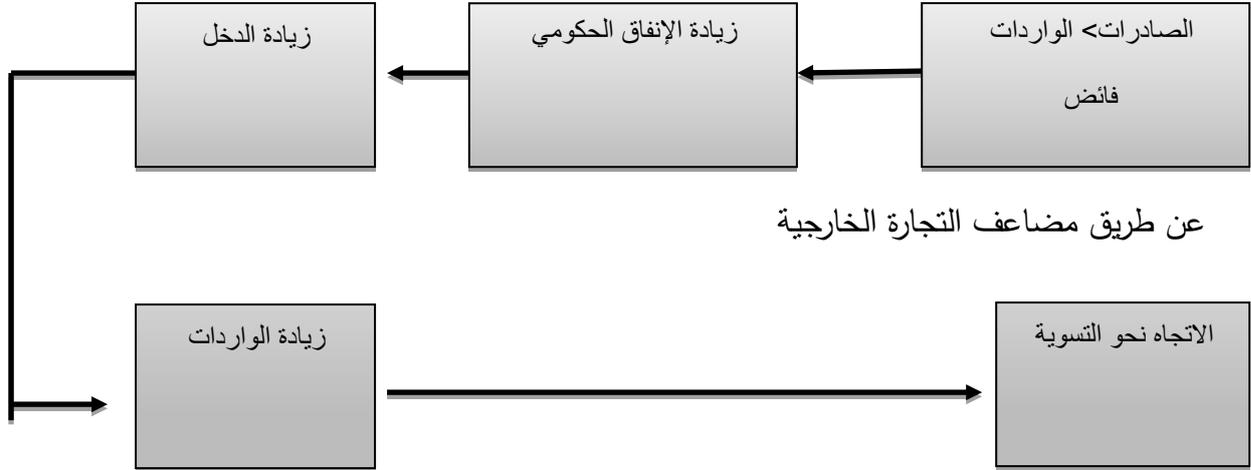
حيث: ΔY التغير في الدخل. ΔE التغير في الصادرات. S الميل الحدي للادخار. m الميل الحدي للاستيراد والذي يعني أن تغير الصادرات بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير الدخل بمقدار k أي بمقدار مقلوب مجموع الميل الحدي للادخار والميل الحدي للاستيراد.

تتطلب النظرية الكينزية في تفسير كيفية حدوث التسوية من الوضع اللاتوازني.

أ. حالة الفائض:

إن وجود فائض في ميزان المدفوعات يعني أن الصادرات أكبر من الواردات وهذا يعني زيادة الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا، وبما أن زيادة الإنفاق هذه تعتبر دخلا للقطاعات المنتجة لهذه السلع والخدمات، وبما أن هذا الدخل هو جزء من الدخل الوطني حيث أن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل الوطني الحقيقي بمقدار يساوي الزيادة في الصادرات مضروبة في مضاعف التجارة الخارجية، وبما أن الواردات هي دالة طردية في الدخل لذلك فزيادة الدخل تؤدي حسب هذه النظرية إلى زيادة الواردات.¹

شكل رقم (02): سلسلة الآثار المترتبة عن الفائض حسب آلية التسوية في النظرية الكينزية



عن طريق دالة الواردات

المصدر: محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص 84.

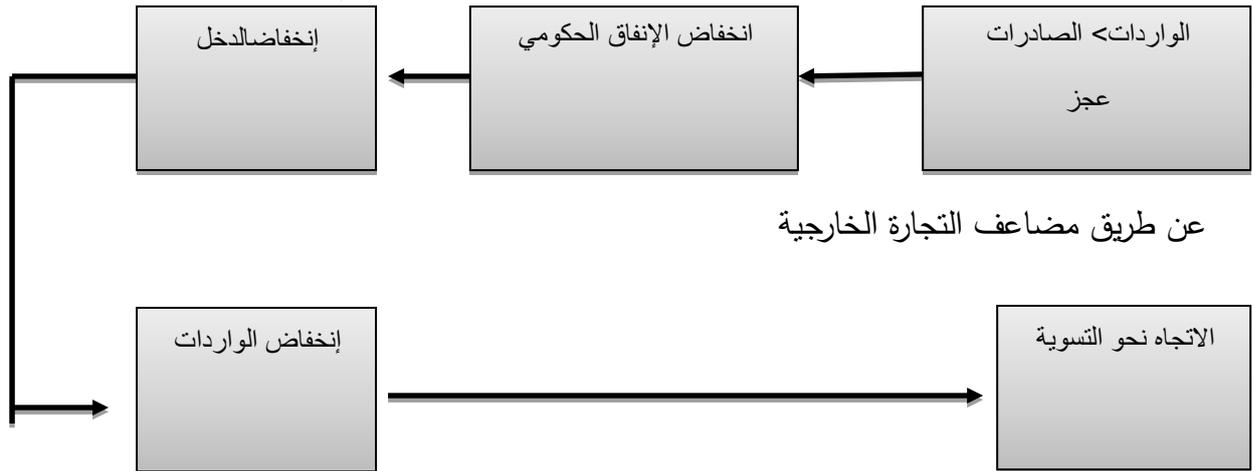
ب. حالة العجز:

في هذه الحالة تكون الواردات أكبر من الصادرات ويعني ذلك أن هناك إنخفاض في الإنفاق على السلع والخدمات المحلية ويعني ذلك أيضا إنخفاض مداخيل القطاعات المنتجة لهذه السلع والخدمات، وبما أن مداخيل هذه القطاعات هي جزء من الدخل الوطني لذلك ينخفض الدخل الوطني تبعا لذلك، وطبقا للميل الحدي للاستيراد وبنفس الآلية المشار إليها سابقا، حيث أن الواردات هي دالة في الدخل الوطني، لذلك فإنخفاض الدخل يؤدي إلى إنخفاض الواردات وبالتالي يؤدي ذلك إلى تقليص العجز تدريجيا لحد الوصول إلى التعادل في الميزان وتحقق التسوية بذلك².

¹ - محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص 84.

² - نفس المرجع السابق، ص 85.

شكل رقم (03): سلسلة الآثار المترتبة عن العجز حسب آلية التسوية في النظرية الكينزية



عن طريق دالة الواردات

المصدر: محمد راتول، مرجع سبق ذكره، ص 85.

الفرع الثالث: التوازن عن طريق التدفقات المالية الدولية

نظرية إعادة التوازن الخارجي عن طريق التأثير في الدخل والأسعار لم تأخذ بعين الاعتبار أثر التدفقات المالية الدولية، بالرغم من أنها تساهم في المحافظة على توازن المدفوعات الدولية بنفس الدرجة التي تساهم بها تدفقات السلع والخدمات ففي حالة التوازن في دولة ما لا بد من الأخذ بعين الاعتبار كل من احتمال حدوث ردود أفعال في شكل تغير تلقائي في التدفقات المالية هذه الردود قادرة على تصحيح هذا التغير أو تعويضه بحركة مماثلة في رصيد المعاملات الجارية وإحتمال أن يعقب التغير المستقل في رصيد المعاملات الجارية تغيرات معوضة في التدفقات المالية الدولية، والتغير التلقائي في التدفقات المالية قد يكون نتيجة إستثمارات خارجية طارئة في الدولة، أو نتيجة زيادة المعونات للدول النامية أو نتيجة ائتمان مصرفي أو أي نوع آخر من العمليات.

إن هذه الآلية تؤثر على سوق النقد وسوق الأوراق المالية إذ يؤدي تحويل الأموال عن طريق سعر الصرف إلى تخفيض الإمكانات المتاحة المصدرة للأموال والذي يؤدي بدوره إلى تخفيض سيولة الجهاز المصرفي والذي يترتب عليه انكماش في الأثمان وارتفاع في أسعار الفائدة في الدول المصدرة لرؤوس الأموال، كما يترتب أيضا آثار عكسية في الدول التي تنتقل إليها تلك رؤوس الأموال فارتفاع أسعار الفائدة يؤدي إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية.

ففي سوق النقد يؤدي ميزان المدفوعات إلى فائض في العملات في سوق الصرف وتوسع في الائتمان والسيولة المصرفية، حيث يترتب على ذلك تخفيض فائض المعاملات الجارية كما يؤدي إلى خفض أسعار الفائدة خاصة أسعار الفائدة العالية نسبيا في الخارج، بحيث تؤدي زيادة السيولة في سوق الأوراق المالية إلى زيادة عرض الأموال المتاحة للإقراض وبالتالي انخفاض أسعار الفائدة طويلة الأجل.¹

¹ - مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص ص 123-124.

المطلب الثاني: تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق سياسات التكيف

تعرضت عملية معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق قوة السوق إلى الانتقاد:

1. الانتقادات الموجهة للنظرية الكلاسيكية:

"إن الاعتماد على آلية الأسعار فقط دون تدخل السلطات الاقتصادية يرتبط بوجود مخاوف حقيقية بتعريض الاقتصاد لموجات من التقلبات الاقتصادية التي تستغرق زمنا طويلا حتى يتأتى القضاء على الخلل الذي يهدد المركز الاقتصادية الخارجي للدولة".¹

2. الانتقادات الموجهة للنظرية الكينزية:

إن التغيرات في الدخل لا تضمن معالجة الخلل في ميزان المدفوعات طبقا للآلية الكينزية ذلك لأنه في حال العجز فإن إنخفاض الدخل قد لا يكون بمقدار الانخفاض نفسه الحاصل في الانفاق وما يؤدي بدوره إلى انخفاض السلطات العامة من أجل إجراء تغييرات مناسبة في الدخل بالقدر الذي يؤدي إلى إعادة التوازن في ميزان المدفوعات.²

وبالنظر للانتقادات الموجهة لآلية التصحيح في ميزان المدفوعات عن طريق قوة السوق، أصبحت معظم الدول تعتمد في الواقع على إعداد ورسم سياسات لتكيف بها ميزان مدفوعاته، هناك ثلاث سياسات أصطلح على تسميتها بمناهج أو مداخل التكيف.

سنتناول في هذا الصدد: المنهج النقدي لميزان المدفوعات، منهج الاستيعاب لميزان المدفوعات ومنهج المرونات لميزان المدفوعات.

الفرع الأول: المنهج النقدي لميزان المدفوعات

يتعلق هذا المنهج بتصحيح ميزان المدفوعات عن طريق الميزان الكلي (والذي يتكون من مجموع الحساب الجاري وحساب رأس المال) بحيث أن عدم التوازن في ميزان المدفوعات يؤدي إلى التغير في مستوى الاحتياطات الرسمية والذهب النقدي، أي أن عدم التوازن يكون نتيجة لعدم التوازن بين العرض والطلب في كمية النقود، ولقد وضع " Hahn " عام 1977 نموذجا المنهج النقدي لميزان المدفوعات بعد مراجعته وتطويره لنموذج " Frenkel – Jihson " عام 1976 ويقوم هذا النموذج على مجموعة من الافتراضات:

أ. أن الاقتصاد يتبع نظام أسعار الصرف الثابتة؛

ب. دالة الطلب على النقود مستقرة ومعرفة بعدد قليل من المتغيرات؛

ج. الناتج والتوظيف والمتغيرات الحقيقية الأخرى في الاقتصاد عند مستواها التوازني في الأجل الطويل؛

¹ - مجدي محمود شهاب، سوزي عدلي ناشد، مرجع سبق ذكره، ص125

² - نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

الفصل الثاني:.....الإطار النظري والمفاهيمي حول ميزان المدفوعات

- د. الآثار النقدية لاختلال ميزان المدفوعات (التغيرات في عرض النقود نتيجة للتغيرات في مستوى الاحتياطي النقدي الأجنبي) لا يتم تقييمها خلال الفترة نفسها لعدم استعمال عمليات السوق المفتوح وبيع السندات الحكومية؛
- هـ. التغير في عرض النقود لا يؤثر على المتغيرات الحقيقية في الاقتصاد أي أن النقود محايدة؛
- و. إن قابلية إنتقال رؤوس الأموال عبر الحدود يساوي الصفر، وأن الأصول المالية تتمثل في النقود فقط.¹

– العلاقات الأساسية للنموذج:

– الطلب على النقود الإسمية Md عبارة عن نسبة التفضيل النقدي K مضروبة في الدخل النقدي PY أو:

$$Md = KPY$$

– المعروض النقدي M عبارة عن مجموع الائتمان المحلي D والاحتياطيات الأجنبية R أو:

$$M = D + R$$

– الانفاق المحلي الاسمي FN عبارة عن الفرق بين الدخل المحلي PY والإدخار المرغوب والأخير عبارة عن معدل التراكم للأرصدة النقدية المحازة H أو: $H = PY - EN$

أو $HN = PY - H$

– معدل التراكم للأرصدة النقدية المحازة H عبارة عن الفرق بين النقود المطلوبة Md والنقود المعروضة M، أو

$$H = h(Md - M).....(1)$$

$$H = h(KPY - M)$$

$$H = h(KPY_F - M)$$

حيث أن ميزان المعاملات الرأسمالية يساوي الصفر فإن فائض ميزان التجارة يساوي فائض ميزان المدفوعات B وأن B عبارة عن الدخل PY ناقص الانفاق المحلي FN أو:

$$B = PY - EN(3)$$

$$H = PY - EN$$

$$H = B^2$$

– في غياب صافي الأصول المحلية فإن التغير في المعروض النقدي يعادل التغير في الاحتياطيات

$$\Delta M = \Delta R = H = B$$

قانون السعر الواحد والذي يقرر بأن معدل الصرف بين عمليتين e يجب أن يعادل نسبة الأسعار في الدولتين لسلعة معينة من السلع (P*/P) أو:

¹ – السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 145.

² – نفس المرجع السابق، ص ص 145-146.

$$P = eP *$$

ملخص النموذج:

$$\Delta M = H = \Delta R$$

$$H = h(KPY_F - M)$$

$$P = eP *$$

وفي إطار المدخل النقدي فإن مستوى الاحتياطات الأجنبية تعتبر المتغير الوحيد والذي يمكن التأثير عليه عن طريق الزيادة في عرض النقود وذلك بافتراض التوازن في سوق السلع في الأجل الطويل إضافة إلى اعتبار أن سعر الفائدة معطى وبأن دالة الطلب على النقود مستقرة.¹ ففي حالة العجز أين تكون زيادة في عرض النقود فإن البنك المركزي يقوم بتقليص حجم النقود المعروضة وهذا يؤدي إلى قيام الأفراد بسحب أرصدهم الموجودة في الخارج، أما في حالة الفائض أين يكون هناك إنخفاض في المعروض النقدي فيتدخل البنك المركزي ويقوم بزيادة عرض النقود وهذا يؤدي إلى زيادة الأرصدة النقدية لدى الأفراد.²

الفرع الثاني: منهج الاستيعاب لميزان المدفوعات

يعتمد منهج الاستيعاب على النظرية الكينزية التي تهتم بالتغيرات الحاصلة في الدخل وآثارها على الصرف الأجنبي بالتالي على وضع ميزان المدفوعات ويطلق عليه أيضا تحويل الإنفاق ويتلخص هذا المنهج في أن التغيرات في الدخل الحقيقي تمثل المحدد لميزان المدفوعات وسعر الصرف وحيث أن المنهج يفتر أن الأسعار ثابتة فإن كل المتغيرات تكون بدلالة حقيقية.

حسب هذا النموذج الإنفاق المحلي يتكون من:

- الإنفاق الاستهلاكي C؛
- الإنفاق الاستثماري I؛
- الإنفاق الحكومي G؛
- الإنفاق على الواردات IM؛

وبالتالي الاستيعاب المحلي يساوي:

$$A = C + I + G + IM$$

الدخل القومي لا يساوي

$$Y = C + I + G + X$$

¹ - السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 146-147.

² - فليل سميرة: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، المركز الجامعي عبد الحفيظ بالوصوف، ميلة، 2015-2016. ص ص 73-74.

حيث أن:

X : الصادرات

ولأنه تم تطوير منهج الاستيعاب خلال فترة اتفاقية بروتن وودز عام 1947 حيث كانت التدفقات الرأسمالية بين الدول غير هامة فإن تدفقات التجارة كانت تمثل المحدد الأساسي للميزان التجاري (CA) حيث:

$$CA = X - IM$$

وطبقا لهذا المنهج فإن ميزان المعاملات الجارية يتحدد بالفرق بين الدخل الحقيقي والاستيعاب

$$Y - A = (C + I + G + X) - (C + I + G + IM) = X - IM$$

$$Y - A = CA$$

في حالة التوسع يزداد الدخل الحقيقي و من ثم يزيد الإنفاق أو الاستيعاب وتتوقف النتيجة المتمثلة في تحسن أو تدهور الميزان التجاري على التغيرات البنوية بين المتغيرين:

• فإذا زاد الدخل الحقيقي بمعدل أسرع من الزيادة في الاستيعاب فسوف يحدث العكس في

الميزان التجاري؛

• إذا ارتفع الدخل الحقيقي بمعدل أبطأ من الزيادة في الاستيعاب فسوف يحدث تدهور في

الميزان التجاري.

ومن ثم يقوم هذا المنهج على أن الاختلال في ميزان المدفوعات سيؤدي إلى أحداث تغير في مستوى الاستخدام والإنتاج للبلد، وبالتالي في مستوى الدخل المحقق.

فحينما يسجل ميزان المدفوعات لبلد ما فائض جراء التزايد في صادراته ومنه سوف يرتفع مستوى الاستخدام في تلك الصناعات التصديرية فتواكبها زيادة في معدل الأجور ومن ثم الدخول والتي تؤدي بدورها إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وبالتالي زيادة الواردات ويحدث العكس في حالة وجود عجز في الميزان.¹

الفرع الثالث: منهج المرونة لميزان المدفوعات

يعتمد منهج المرونة على التغيرات المترتبة على تغير سعر صرف العملة خصوصا من خلال إجراء تخفيض قيمة العملة والتي تؤثر على الموقف التجاري للبلد المعني حيث ستزيد الصادرات وبالتالي ستؤثر على عرض الصرف الأجنبي أو الطلب عليه ومن ثم سيتأثر وضع ميزان المدفوعات.

وطبقا لهذا المنهج فإنه يتغير إعادة تقييم دولة ما في ظل نظام سعر الصرف الثابت أو تخفيض قيمة العملة في ظل نظام سعر الصرف المعوم إذا انخفض شرط "مارشال-ليرنند" والذي يقر أن تخفيض قيمة العملة لدولة ما سوف يؤدي إلى تحسين موقف ميزان المدفوعات إذا كان مجموع مرونة الطلب على الواردات لسعر الصرف ومرونة الطلب على الصادرات لسعر الصرف أكبر من الواحد.²

¹ - السيد متولي عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص ص 150-151.

² - نفس المرجع السابق، ص ص 151-152.

- شرط "مارشال - ليرند M-L

ميزان التجارة (NX) يمثل الفرق بين قيمة الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية (X) وقيمة الواردات مقومة بالعملة المحلية (M) مضروبة في سعر الصرف (FC) والمعادلة التالية تعبر عن ميزان التجارة:

$$NX = X - M * EX$$

وحسب هذا المنهج فإنه في حال العجز في ميزان المدفوعات يتم تخفيض قيمة العملة والتي تؤدي إلى تغيرات في مستوى أسعار الصادرات والواردات بحيث تنخفض أسعار الصادرات مقارنة بأسعارها في الخارج وترتفع أسعار الواردات مقارنة بأسعارها في الداخل، وبالتالي يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وبالتالي حدوث توازن في ميزان المدفوعات.

أما في حالة الفائض فيقيم رفع قيمة العملة بحيث تؤدي إلى تغيرات في أسعار الصادرات والواردات فمن جهة ترتفع أسعار الصادرات بالنسبة للخارج، ومن جهة أخرى تنخفض أسعار الواردات بالنسبة للداخل ما يؤدي إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات وبالتالي حدوث توازن في ميزان المدفوعات.¹

¹ فليفلة سميرة، مرجع سبق ذكره، ص 77.

خلاصة الفصل الثاني:

يُعرّف ميزان المدفوعات بأنه سجل محاسبي منتظم لكافة المبادلات والتي تشمل الصادرات والواردات من السلع والخدمات وحركة الاستثمارات بكافة أنواعها والتي تتم بين الدولة والعالم الخارجي والتي تحصل خلال فترة زمنية عادة السنة. وتكمن أهمية ميزان المدفوعات في العديد من العناصر مثل كونه يعكس هيكل وتركيبية الاقتصاد القومي ويكشف المركز الخارجي للدولة من حيث القوة والضعف. ويتكون ميزان المدفوعات من العديد من البنود: الحساب الجاري، حساب التحويلات، حساب رأس المال، ميزان حركة الذهب والنقد الأجنبي وبند خاص بالخطأ والسهو. وتتعدد الحالات التي يُمكن أن يكون عليها ميزان المدفوعات: التوازن، الفائض والعجز. وهناك العديد من الأسباب التي تؤدي إلى الاختلال في ميزان المدفوعات مثل التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية ومعدل التضخم. وينجم عن عدم التوازن في ميزان المدفوعات العديد من الآثار. وتتعدد الطرق التي يُمكن استخدامها لمعالجة الاختلال في ميزان المدفوعات، يُمكن إجمالها في طريقتين: تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات بالاعتماد على آليات قوة السوق وتصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات عن طريق سياسات التكيف.

الفصل الثالث:

وضعية الاستثمار الأجنبي
المباشر في ميزان المدفوعات
في الجزائر خلال الفترة
2014_2018 و سبل
تعزيرها

تمهيد:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة اقتصادية تسمح بنقل رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى على المدى الطويل، وتعطي لصاحبها حق التملك والإدارة للمشروع الاستثماري مما يجعله مقصد العديد من الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، غير أن الاستفادة منه لا تكون إلا من خلال توفير مختلف العوامل والمحددات لاستقطاب المستثمر الأجنبي وتحفيزه على ذلك، لما له من آثار إيجابية من بينها آلية لتصحيح الاختلالات في موازين المدفوعات.

لهذا قمنا بتقسيم الفصل الثالث إلى مبحثين كما يلي:

- **المبحث الأول:** الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة 2014-2018.
- **المبحث الثاني:** سبل تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين حالة ميزان المدفوعات في الجزائر.

المبحث الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ودوره في أداء ميزان المدفوعات خلال الفترة 2014-2018

تسعى الجزائر كغيرها من الدول لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالنظر الى مختلف التأثيرات التي ينطوي عليها العديد من المجاميع الاقتصادية والتي من أهمها ميزان المدفوعات.

وسنحاول من خلال هذا المبحث التطرق الى واقع كل من الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات خلال الفترة 2014-2018 ، ومدى تأثير الاول على الثاني.

المطلب الأول: تحليل لواقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يُحکم الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار بصفة عامة في الجزائر من خلال القانون رقم 16-09 المتعلق بترقية الاستثمار.¹ ويهدف هذا القانون إلى تحديد النظام الذي يطبق على الاستثمارات الوطنية والأجنبية التي يتم إنجازها في النشاطات الاقتصادية لإنتاج السلع والخدمات.

وتم بموجب قانون المالية لسنة 2020² إلغاء القاعدة 49/51 الخاصة بالاستثمار الأجنبي التي تم تبنيها في قانون المالية التكميلي لسنة 2009³، وإبقائها فقط في القطاعات الإستراتيجية. ونصت القاعدة 49/51 على أن الإستثمارات الأجنبية لا يمكن إنجازها إلا في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من رأس المال الاجتماعي، والمساهمة الوطنية يُقصد بها جمع عدة شركاء، ومعنى هذا أن نسبة المشاركة الأجنبية لا تتعدى 49%.

وحدد قانون المالية التكميلي لسنة 2020⁴ القطاعات التي تكتسي الطابع الإستراتيجي والتي تبقى خاضعة لقاعدة الإستثمار 49/51 كما يلي:

- ✓ استغلال القطاع الوطني للمناجم، وكذا أي ثروة جوفية أو سطحية متعلقة بنشاط استخراج على السطح أو تحت الأرض، باستثناء محاجر المواد غير المعدنية؛
- ✓ المنبع لقطاع الطاقة وأي نشاط آخر يخضع لقانون المحروقات، وكذا استغلال شبكة توزيع ونقل الطاقة الكهربائية بواسطة الأسلاك، والمحروقات الغازية أو السائلة بواسطة الأنابيب العلوية أو الجوفية؛
- ✓ الصناعات المبادر بها أو المتعلقة بالصناعات العسكرية التابعة لوزارة الدفاع الوطني؛

¹ القانون رقم 16-09 المؤرخ في 3 أوت 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، 3 أوت 2016.

² القانون رقم 19-14 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019 يتضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 81، 30 ديسمبر 2019.

³ أمر رقم 09-01 المؤرخ في جويلية سنة 2009 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44، 26 يوليو 2009.

⁴ القانون رقم 20-07 المؤرخ في 4 جوان 2020 يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 33، 4 جوان 2020.

✓ الصناعات الصيدلانية، باستثناء الاستثمارات المرتبطة بتصنيع المنتجات الأساسية المبتكرة، ذات القيمة المضافة العالية، والتي تتطلب تكنولوجيا معقدة ومحمية، الموجهة للسوق المحلية وللتصدير. كما ألغى القانون التكميلي لسنة 2020 أحكام المادة 55 من القانون رقم 15-18¹ والتي تنص على أنه "يتم توفير التمويلات الضرورية لإنجاز الاستثمارات الأجنبية المباشرة أو بالشراكة باستثناء تشكيل رأس المال، بصفة عامة، عبر اللجوء إلى التمويل المحلي." كما نصت أيضاً على ما يلي: "غير أنه، يرخّص اللجوء للتمويلات الخارجية الضرورية لإنجاز الاستثمارات الاستراتيجية من طرف المؤسسات الخاضعة للقانون الجزائري، وذلك حالة بحالة، من طرف الحكومة."

ويمكن أن تسفيد المشاريع الاستثمارية من الإعفاءات والتخفيضات الضريبية حسب تموقع النشاط وتأثير المشاريع على التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وتوجد ثلاثة مستويات من المزايا:

- * مزايا مشتركة للاستثمارات المؤهلة.
- * مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة و/ أو التي تخلق فرص عمل.
- * المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني.

أولاً: مزايا مشتركة للاستثمارات المؤهلة

المشاريع المنجزة في الشمال :

أ- مرحلة الانجاز :

- الاعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات المستوردة أو المقتنيات محليا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.
- الاعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الاشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في اطار الاستثمار المعني.
- الاعفاء من حقوق التسجيل والرسم على الاشهار العقاري ومبالغ الاملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الاملاك العقارية المبنية وغير المبنية الموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز الممنوح .
- تخفيض بنسبة 90 % من مبلغ الاتاوة الايجارية السنوية المجددة من قبل مصالح أملاك الدولة خلال فترة انجاز الاستثمار.
- الاعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في اطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء.

¹القانون رقم 18-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015 يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 72، 31 ديسمبر 2015.

- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.¹

ب-مرحلة الاستغلال :

لمدة 3 سنوات بالنسبة للاستثمارات المحدثة حتى 100 منصب شغل ابتداء من بدأ النشاط وبعد معاينة الشروع في النشاط الذي تعده المصالح الجبائية بطلب من المستثمر :

- الإعفاء من الضريبة على أرباح الشركات (IBS).

- الإعفاء من الرسم على النشاط المهني (TAP).

- تخفيض بنسبة 50% من مبلغ الإتاوة الايجارية والسنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.

الاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا والمناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة.

أ- مرحلة الانجاز :

- الإعفاء من الحقوق الجمركية فيما يخص السلع المستوردة وغير المستثناة من المزايا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة فيما يخص السلع والخدمات غير المستثناة من المزايا التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار

- الإعفاء من دفع حق نقل الملكية بعوض والرسم على الإشهار العقاري عن كل المقتنيات العقارية التي تتم في اطار الاستثمار المعني.

- الإعفاء من حقوق التسجيل ومصاريف الإشهار العقاري ومبالغ الاملاك الوطنية المتضمنة حق الامتياز على الاملاك العقارية المبنية وغير المبنية الممنوحة الموجهة لانجاز المشاريع الاستثمارية وتطبق هذه المزايا على المدة الدنيا لحق الامتياز.

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكيات العقارية التي تدخل في اطار الاستثمار ابتداء من تاريخ الاقتناء.

- الإعفاء من حقوق التسجيل فيما يخص العقود التأسيسية للشركات والزيادات في رأس المال.

- التكفل الكلي أو الجزئي من طرف الدولة بنفقات الأشغال المتعلقة بالمنشآت الأساسية الضرورية لانجاز الاستثمار وذلك بعد تقييمها من قبل الوكالة.

- التخفيض من مبلغ الاتاوة الايجارية السنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة بعنوان منح الأراضي عن طريق الامتياز من أجل انجاز مشاريع استثمارية :

¹ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: <https://www.andi.dz/index.php/ar/regimes-d-aventages> (تاريخ الزيارة: 2020/06/04 على

- بالدينار الرمزي للمتر المربع) م (2 خلال فترة عشر (10) سنوات وترتفع بعد هذه الفترة الى 50% من مبلغ إتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في المناطق التابعة للهضاب العليا وكذا المناطق الأخرى التي تتطلب تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة.¹
 - بالدينار الرمزي للمتر المربع (م (2 لفترة خمس عشرة (15) سنة وترتفع بعد هذه الفترة الى 50 % من مبلغ اتاوة أملاك الدولة بالنسبة للمشاريع الاستثمارية المقامة في ولايات الجنوب الكبير.
- ب_مرحلة الاستغلال لمدة عشر (10) سنوات :**

- الاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات.
- الاعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- تخفيض بنسبة %50 من مبلغ الاتاوة الايجارية والسنوية المحددة من قبل مصالح أملاك الدولة.
- الاستثمارات المنجزة في الجنوب والهضاب العليا والمناطق التي تستدعي تنميتها مساهمة خاصة من قبل الدولة.

ثانيا: مزايا إضافية لفائدة الأنشطة المتميزة و/ أو التي تخلق فرص عمل:

يتعلق الأمر في المقام الأول، بالتحفيزات الجبائية والمالية الخاصة المقررة من طرف الأنظمة المعمول بها لصالح النشاطات السياحية، الصناعية والفلاحية. هذه المزايا لا يمكن جمعها مع تلك المنصوص عليها في منظومة قانون ترقية الاستثمار، وفي هذه الحالة يتم تطبيق التحفيز الأكثر تشجيع. أما النوع الثاني من المزايا الإضافية، فهو يخص المشاريع التي تخلق أكثر من 100 منصب شغل دائم، والمنجزة في المناطق التي تستدعي التنمية، وتستفيد هذه المشاريع من مدة إعفاء جبائي يقدر ب 5 سنوات على مرحلة الاستغلال.

ثالثا: المزايا الاستثنائية لفائدة الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة للاقتصاد الوطني:

أ- مرحلة الإنجاز :

- كل المزايا المشتركة المتعلقة بفترة الإنجاز.
- منح إعفاء أو تخفيض، طبقا للتشريع المعمول به، للحقوق الجمركية والجبائية والرسوم وغيرها من الاقتطاعات الأخرى ذات الطابع الجبائي والإعانات أو المساعدات أو الدعم المالي، وكذا كل التسهيلات التي قد تمنح.
- إمكانية تحويل مزايا الإنجاز، بعد موافقة المجلس الوطني للاستثمار، محل تحويل للمتعاقد مع المستثمر المستفيد، والمكلف بإنجاز الاستثمار لحساب هذا الأخير.

ب-مرحلة الاستغلال:

- تمديد مدة مزايا الاستغلال لفترة يمكن أن تصل إلى عشر (10) سنوات.

¹ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سبق ذكره.

- تنفيذ من نظام الشراء بالإعفاء من الرسوم، المواد والمكونات التي تدخل في إنتاج السلع المستفيدة من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.¹

وبالرغم من جميع هذه المزايا، إلا أن الجزائر لا تستقطب إلا مستويات متدنية جدا من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. فخلال الفترة 2014-2018، يُلاحظ إنخفاض طفيف جدا في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر من 1507 مليون دولار إلى 1506 مليون دولار. وتم تسجيل أكبر قيمة خلال سنة 2016 بـ 1637 مليون دولار، مع تسجيل قيمة سلبية بـ 584 مليون دولار سنة 2015. وبصفة عامة، تشير القيمة السالبة لتدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في تقارير الإستثمار العالمي إلى أن على الأقل واحدة من المكونات الثلاثة للإستثمار الأجنبي المباشر والمتمثلة في رأس المال السهمي، الإباح المعاد إستثمارها والقروض داخل الشركة تأخذ قيمة سالبة، ولا تُعوضه مبالغ موجبة من المكونات الأخرى. ويُطلق على مثل هذه الحالة الاستثمار العكسي (reverse investment) أو تصفية الاستثمار (disinvestment).²

ولا تمثل حصة الجزائر سنة 2018 من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة سوى 0.12% من التدفقات العالمية، 0.21% من التدفقات إلى الاقتصاديات النامية و 3.28% من التدفقات إلى إفريقيا. **الجدول رقم (02):** تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر 2014-2018

الجزائر			القيمة	إفريقيا	الاقتصاديات النامية	العالمية	السنوات
الحصة		من العالمية					
من إفريقيا	من الاقتصاديات النامية		من العالمية	القيمة	إفريقيا	الاقتصاديات النامية	العالمية
2.80	0.22	0.11	1507	53906	677400	1357240	2014
-1.03	-0.08	-0.03	-584	56874	728814	2033803	2015
3.52	0.25	0.09	1637	46482	656290	1918679	2016
2.98	0.18	0.08	1232	41390	690576	1497371	2017
3.28	0.21	0.12	1506	45902	706043	1297153	2018

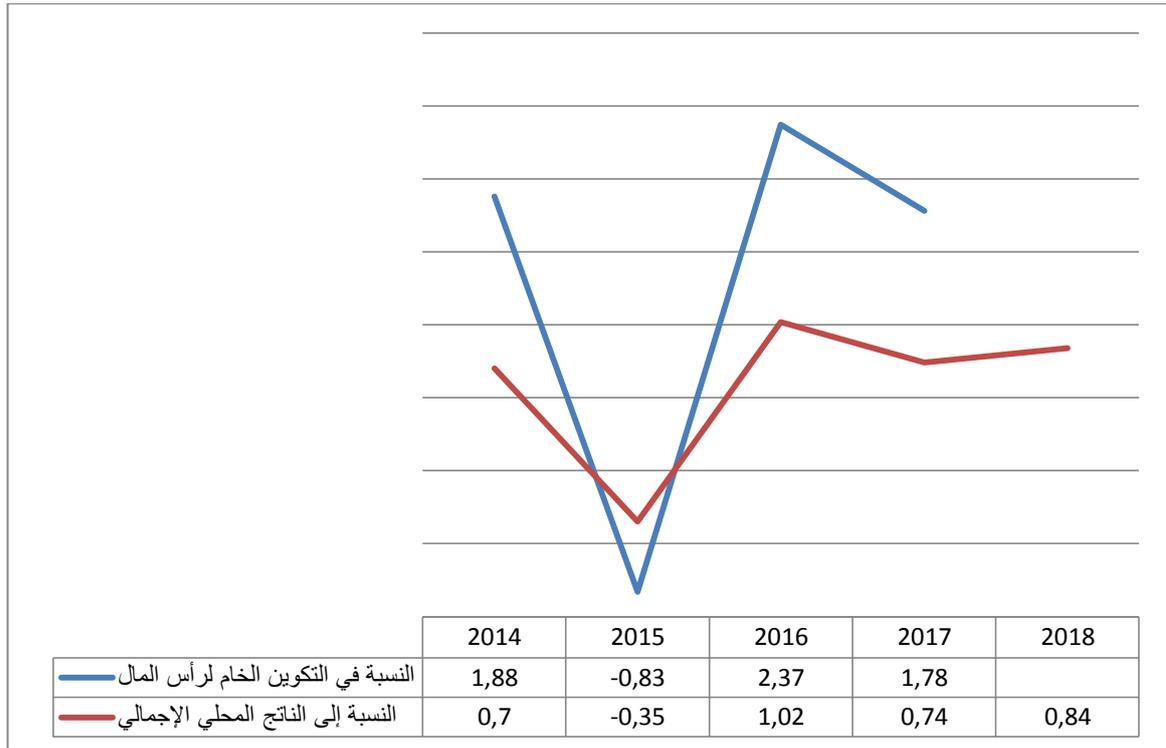
Source: <http://unctadstat.unctad.org> (04/06/2020).

وكمؤشرات أخرى على ضعف أداء الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، يُلاحظ أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر في التكوين الخام لرأس المال تبلغ 1.78% سنة 2017 منخفضة من 1.88% سنة 2014. كما لا تبلغ نسبة تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي سوى 0.84% سنة 2018 بالرغم من إرتفاعها من 0.7% سنة 2014.

¹ الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، مرجع سبق ذكره.

² UNCTAD: World Investment Report 2006. FDI from Developing and Transition Economies: Implications for Development, New York and Geneva: United Nations, 2006, P. 294. (https://unctad.org/en/Docs/wir2006_en.pdf) (Download date: 29/08/2020).

الشكل رقم (04): تطور بعض مؤشرات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2014-2018 (%)



المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى معطيات في <http://unctadstat.unctad.org> (04/06/2020).

ملاحظة: معطيات النسبة في التكوين الخام لرأس المال لسنة 2018 غير متوفرة.

المطلب الثاني: تحليل حالة ميزان المدفوعات وأهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

سجل رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2018 عجزا مستمرا. فمن حوالي 6 مليار دولار كعجز مسجل سنة 2014، ارتفع هذا العجز في السنة الموالية بشكل كبير ليبلغ 27.538 مليار دولار، ليعاود الانخفاض في السنوات الموالية إلى 26.032 مليار دولار، 21.763 مليار دولار و 15.820 مليار دولار.

الجدول رقم (03): تطور رصيد ميزان المدفوعات خلال الفترة 2014-2018 (الوحدة: مليون دولار)

2018	2017	2016	2015	2014	
-7450	-14412	-20128	-18084	459	ميزان البضائع (الميزان التجاري)
41120	34569	29309	34565	60129	تصدير البضائع
38900	33202	27918	33081	58462	تصدير الهيدروكربونات
2220	1367	1391	1485	1667	السلع الأخرى
48570	48981	49437	52649	59670	واردات البضائع
-8170	-8178	-7343	-7524	-8141	الخدمات
3280	3004	3433	3475	3555	الائتمان
11450	11182	10776	10999	11696	التدفق

الفصل الثالث:.....وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر في ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014_2018 و سبل تعزيزها.

-4420	-2594	-1570	-4453	-4814	الدخل
1310	2262	2424	2192	3232	الاتئمان
5730	4856	3994	6645	8046	التدفق
3353	3088	2822	2771	3219	التحويلات
	3398	3133	2771	3219	الاتئمان
	310	311	0	0	التدفق
-16690	-22096	-26219	-27290	-9277	رصيد الحساب الجاري
630	1206	1589	-688	1525	الاستثمارات
150	-66	473	-459	517	قروض متوسطة وطويلة الأجل
3410	4005	5126	1	748	تعبئة
3260	4071	4653	460	231	السداد
100	-807	-1875	899	1357	تعديلات/ الخطأ والسهو
880	333	187	-248	3396	رصيد حساب رأس المال
-15820	-21763	-26032	-27538	-5881	ميزان المدفوعات

Source: Direction Général de la Prévision et des Politiques :

http://www.dgpp.mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/balaces_paiements/balance_2018.pdf (02/03/2020)

ويُلاحظ التأثير الكبير جدا لإتجاهات رصيد ميزان المدفوعات بإتجاهات الميزان التجاري للبضائع، وهذا الأخير يتأثر بدوره بإيرادات صادرات المحروقات. كما يُلاحظ ضعف قيمة صادرات البضائع خارج المحروقات والتي بلغت 2220 مليون دولار سنة 2018. ومنذ سنة 2014، شهدت أسواق النفط بداية أزمة تمثلت في بداية إنهيار أسعار النفط. فلقد هبط متوسط سعر النفط الجزائري تحت عتبة 100 دولار/برميل حيث بلغ 97.10 دولار/برميل في شهر سبتمبر، ليستمر في الهبوط إلى 62.93 دولار/برميل في ديسمبر من نفس السنة. واستمر الهبوط خلال السنتين الموالتين إلى 52.79 دولار/برميل و 44.28 دولار/برميل على التوالي. وخلال سنتي 2017 و 2018 إنتعاش متوسط سعر النفط الجزائري ليبلغ 54.12 دولار/برميل و 71.44 دولار/برميل.

الشكل رقم (05): تطور أسعار النفط الجزائري (صحاري بلند) خلال الفترة 2014-2018 (دولار/برميل)



المصدر: من إعداد الباحثين إستنادا إلى:
- معطيات جانفي- ديسمبر 2014:

OPEC:OPEC bulletin, Vol XLVI, No 1, January/February 2015, P. 61. Retrieved from
https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/OB01_022015.pdf

- معطيات 2015-2018:

OPEC:AnnualStatistical Bulletin. Vienna, Austria, 2019, P. 90.Retrieved from <http://www.opec.org>

وجاء الانخفاض الكبير لأسعار النفط العالمية مدفوعا بعامل العرض والطلب:

فعلى جانب العرض: اكتست ثلاثة من العوامل أهمية خاصة:

- الزيادات المفاجئة في إنتاج النفط داخل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبك): ويرجع أحد أسباب هذه الزيادات إلى تعافي إنتاج النفط بوتيرة أسرع من المتوقع في بعض البلدان أعضاء أوبك، بما فيها العراق، وكذلك ليبيا في بعض الأحيان، بعد انقطاعها وتراجعها في وقت سابق.
- زيادة الإنتاج خارج منظمة أوبك: برغم اتساق هذه الزيادات إلى حد كبير مع التوقعات في النصف الثاني من 2014 فقد فاقت التوقعات في 2013 ومطلع 2014 وبوجه عام، ارتفع الإنتاج خارج أوبك بنحو 1,3 مليون برميل يوميا في 2013 وبما يزيد على 2.0 مليون برميل يوميا في 2014، وترجع معظم الزيادات في العرض إلى تزايد الإنتاج في أمريكا الشمالية، بتصدره إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة.
- تحول غير متوقع في دالة العرض داخل أوبك: قررت البلدان أعضاء أوبك في نوفمبر 2014، إلا تخفض الإنتاج استجابة لبدء توافر عرض موجب من التدفقات الصافية (الفرق بين الإنتاج العالمي والاستهلاك العالمي) وبدلا من ذلك، قررت الحفاظ على المستوى المستهدف من إنتاجها الجماعي وهو 30 مليون برميل يوميا برغم تزايد مخزون النفط (المقترن بالعرض الموجب من التدفقات الصافية).
- على جانب الطلب: شهد نمو استهلاك النفط على مستوى العالم خلال سنة 2014 تباطؤ كبيرا إلى نحو 0,7 مليون برميل يوميا [زيادة قدرها 0,7% من عام 2013]، أي حوالي نصف النمو الذي

تحقق في 2012-2013، ويرجع هذا التباطؤ في الأساس إلى تراجع الاستهلاك من جديد في دول منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (بصفة رئيسية في أوروبا والمحيط الهادي) بعد زيادة الاستهلاك بصورة غير عادية في 2013 (أخذ الطلب على النفط في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي يتراجع بوجه عام منذ 2015) وفي الأسواق الصاعدة ظل نمو استهلاك النفط فيها منخفضا فبلغ نحو 1,1 مليون برميل يوميا (بزيادة مقدارها 2,5% عن العام السابق). ويُلاحظ إنخفاض رصيد حساب رأس المال خلال الفترة 2014-2018 من 3396 مليون دولار إلى 880 مليون دولار، وبالتالي تسهم بشكل متواضع جدا في أداء ميزان المدفوعات. ويُعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر أحد العناصر المشكلة لحساب رأس المال، حيث، كما أشرنا سابقا، يتميز الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بضعف تدفقه ومساهمته المتواضعة في بعض المجاميع الكلية. وعليه لابد من تدعيم رصيد ميزان المدفوعات والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات إذ يلعب الإستثمار الأجنبي المباشر دورا هام كأحد البدائل التي يمكن الاعتماد عليها للتخلص من ذلك إذ يلعب دورا جوهريا في تحسين هيكل التجارة الخارجية ودخول العملة الصعبة ومن ثم على ميزان المدفوعات من خلال قدرة هذه الاستثمارات على الوصول إلى الأسواق العالمية من خلال زيادة قدرتها التصديرية وغزو أسواق عالمية جديدة وبالتالي تحقيق فائض أو تقليل العجز في ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: سبل تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين حالة ميزان المدفوعات في الجزائر.

توصلنا سابقا إلى أن ميزان المدفوعات في الجزائر يتأثر بشكل كبير جدا بالميزان التجاري للبضائع، وهذا الأخير يتأثر بدوره بصادات المحروقات، ولهذا فمن الأهمية البحث عن سبل تقليص العجز وتحقيق الفوائض في ميزان المدفوعات، وهو ما يمكن تحقيقه من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر. وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات الخاص بالبلد المضيف يمكن أن يتحقق عن طريق عدة قنوات منها:

- عن طريق التأثير الايجابي على حساب رأس المال في ميزان المدفوعات الذي تسجل فيه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- عن طريق التأثير على الميزان التجاري للبلد المضيف من خلال ترقية الصادرات والحد من الواردات.

المطلب الأول: تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على حساب رأس المال

سنحاول هنا بحث كيفية بناء مناخ إستثماري ملائم لتعزيز دور الإستثمار الأجنبي المباشر في دعم حساب رأس المال، وبالتالي رصيد ميزان المدفوعات.

الفرع الأول: مفهوم مناخ الإستثمار

يقصد بمناخ الاستثمار "مجمّل الأوضاع والظروف الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية، المؤسسية والقانونية التي يمكن أن تؤثر على قرار الاستثمار وعلى فرص نجاح المشروع الاستثماري في دولة ما أو قطاع معين، وتعد هذه الأوضاع والظروف عناصر متداخلة تؤثر وتتأثر ببعضها البعض، ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أو تداعيا أوضاعا جديدة بمعطيات كعوامل جاذبة أو طاردة لرأس المال"¹.

الفرع الثاني: مظاهر المناخ الجيد للاستثمار الأجنبي المباشر

- تتمثل مظاهر المناخ الجيد للاستثمار الاجنبي المباشر فيما يلي والتي ينبغي توفرها:
- ✓ إتباع سياسات التحرر الاقتصادي، وزيادة دور القطاع الخاص وتشجيعه؛
 - ✓ عدم التمييز في المعاملة بين الاستثمارات الأجنبية والوطنية؛
 - ✓ تقرير المزايا والحوافز المشجعة للاستثمار، سواء في صورة إعفاءات الضريبية أو جمركية أو ما يتصل بتسعير المنتجات أو الخدمات اللازمة للمشروع الاستثماري؛
 - ✓ تسهيل تملك المشروعات الاستثمارية للأراضي والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها، وتسيير اقامة المستثمرين الأجانب داخل الدولة المضييفة؛

¹ - مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ص15.

- ✓ توافر البنية الأساسية والمرافق الصالحة من طرق ومواصلات ووسائل اتصال وغيرها، وذلك لتسهيل مزاوله النشاط الاستثماري؛
- ✓ توافر الاستقرار السياسي في الدول المضيفة، واتباع حجم الممارسات الديمقراطية فيها؛
- ✓ التأمين الكامل للمشروعات الاستثمارية من المخاطر غير التجارية مع تقرير التعويضات الملائمة في حالة وقوع هذه المخاطر؛
- ✓ توفير البيئة الإدارية الملائمة لتسهيل إجراءات الموافقة على مشروع ومنح تراخيص البناء والتشغيل والبعد عن الروتين والمعوقات البيروقراطية المعرقله لسرعة إتمام الاجراءات الحكومية؛
- ✓ خلق بيئة طيبة للسياسات العامة للدولة المضيفة، الأمر الذي يجعل المستثمر الأجنبي يشعر بأن سياسات الدولة المالية والنقدية والاقتصادية تتمتع بالاستقرار والبعد عن المفاجآت غير المتوقعة؛
- ✓ توحيد الجهة التي يتعامل معها المستثمر، وأن تكون مقترحاته إزاء معوقات الاستثمار محل اعتبار لدى المسؤولين.¹

المطلب الثاني: تعزيز دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التأثير على الميزان التجاري

توصلنا سابقاً إلى التأثير الكبير جداً للميزان التجاري، وميزان المدفوعات بصفة عامة لإيرادات الصادرات من المحروقات، في حين لا تشكل الصادرات من البضائع خارج المحروقات إلا قيمة متواضعة. وهو ما يستدعي الارتقاء بالصادرات خارج المحروقات لزيادة الصادرات من خلال مختلف الأساليب ومنها الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتكمن أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة أيضاً في كونها المحرك الأساسي لعملية التصدير، و تشير بعض الدراسات بأن الشركات متعددة الجنسيات قد لعبت دوراً هاماً في تنمية الصادرات الصناعية وتقوم تلك الشركات بهذا الدور إما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ولمعرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التصدير ينبغي التفريق بين:²

1_ الأثر المباشر: ويتمثل الأثر المباشر في زيادة صادرات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الأسواق الخارجية، نظراً لما تملكه من تكنولوجيا حديثة، و معرفتها بخبايا السوق الدولية، ومهاراتها التسويقية العالية التي تمكنها من إبرام عقود التصدير إلى الخارج. و تنعكس المزايا التي تتمتع بها شركات الاستثمار الأجنبي المباشر إيجاباً على القطر المضيف، إذ تؤدي إلى انتشار التكنولوجيات الحديثة إلى الهياكل الإنتاجية و المنافسين المحليين، بالإضافة إلى إحلال الواردات، وتعزيز القدرة التصديرية، وسد العجز التمويلي، وتحفيز ودعم النمو الاقتصادي بشكل عام.³

¹ نزيه عبد المقصود محمد مبروك: الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2007، ص ص 92-93.

² حنان بوخالفة، مريم قسوم: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات في الدول المضيفة-دراسة حالة الصين-، مذكرة مكملة لنيل شهادة

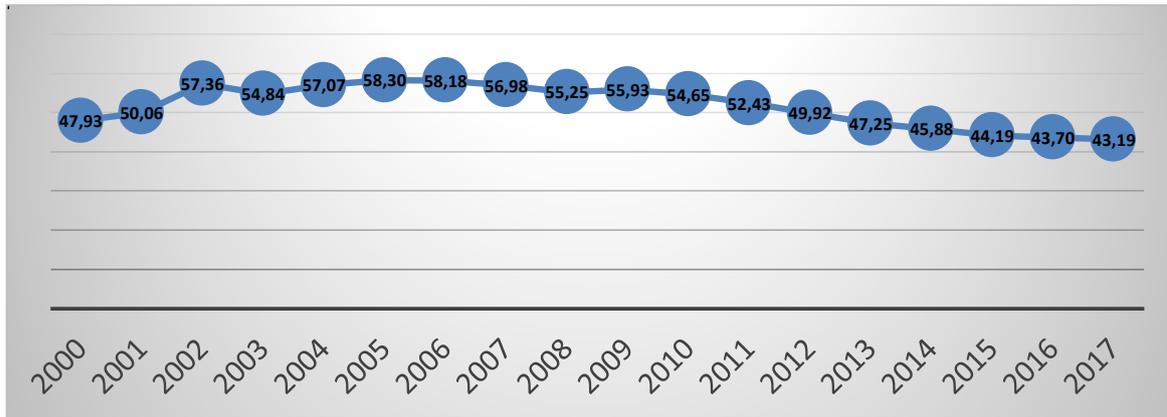
الماستر في علوم التسيير (ل.م.د)، المركز الجامعي عبد الحفيظ والصوف ميلة، 2018/2019، ص52.

³ نفس المرجع السابق، ص53.

2- الأثر غير المباشر: "إن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول المضيفة يصاحبه عدة مزايا تقوم الشركات المحلية بالاستفادة منها:

- نقل المهارات الإدارية إلى الدول المضيفة، و نقل التكنولوجيا الحديثة في المجال التصديري إلى الشركات المحلية، وبالشكل الذي يساعد على تحسين وتغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الإنتاج.
- تقوم الشركات المحلية بالاستفادة من حلقات الاتصال التي تمتلكها الشركات العابرة للقارات في الأسواق الخارجية و هذا في إطار المشروعات المشتركة لأن الشركات المحلية لا تستطيع تحمل التكاليف الكبيرة الخاصة بالتوزيع و تقديم خدمات ما بعد البيع وبالتالي فهي تستفيد من تلك المزايا في ظل تواجد الاستثمار الأجنبي المباشر داخل أراضيها".¹
- فعلى سبيل المثال نأخذ الحالة الصينية، إذ تساهم الشركات الأجنبية في الصادرات الصينية من البضائع. فإذا أخذنا الفترة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2017 وهذا ما يوضحه الشكل أدناه رقم(4) نلاحظ ارتفاع مستمر لنسبة مساهمة الشركات الأجنبية في الصادرات الكلية من البضائع على طول الفترة من 2000 إلى 2005 لتبلغ ذروتها خلال هذه الأخيرة (سنة 2005) ب58,30% لتبدأ بالتراجع خلال السنوات الموالية من سنة 2006 لتصل سنة 2017 إلى نسبة تقدر ب 43,19%.

الشكل رقم(06): نسبة مساهمة الشركات الأجنبية في الصادرات الصينية من البضائع خلال الفترة 2000-2017 (%)



المصدر: حنان بوخالفة، مريم قسوم: دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية الصادرات في الدول المضيفة-دراسة حالة الصين-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير(ل.م.د.)، المركز الجامعي عبد الحفيظ والصوف ميلة، 2018/2019، ص74.

¹ حنان بوخالفة، مريم قسوم : مرجع سبق ذكره، ص53.

خلاصة الفصل الثالث:

نخلص من خلال هذا الفصل بأنه لا تزال الجزائر تواصل جهودها من أجل تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بالنظر إلى الآثار التي يخلقها هذا النوع من الاستثمار على اقتصادها، فالجزائر كغيرها من الدول الأخرى تسعى إلى تشجيع وتطوير البيئة الاستثمارية، لذا بادرت باتخاذ الإجراءات والقيام بسن العديد من التشريعات والقوانين المتضمنة جملة من الامتيازات والكفاءات والضمانات للمستثمرين، بغية توفير البيئة الملائمة لجلب أكبر عدد ممكن من المشروعات الاستثمارية الأجنبية.

خاتمة

خاتمة:

لقد تناولنا في هذه الدراسة الجانب النظري للاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى الجانب النظري لميزان المدفوعات، ثم قمنا بدراسة دور الاستثمار الأجنبي المباشر في أداء ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة 2014-2018، وسبل ترقية هذا الدور.

اختبار الفرضيات:

بعد عرض هذا البحث و الإحاطة قدر الإمكان ببعض جوانبه يمكننا إجراء اختبار للفرضيات كما يلي:

- **الفرضية الأولى:** تم التأكد من صحتها. فبالفعل ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على العديد من الإيجابيات التي تدفع الدول إلى التنافس على استقطابه، ومن هذه الإيجابيات كونه مصدرًا هامًا لرؤوس الأموال والعملات الأجنبية، المساعدة في الحصول على التكنولوجيا وتنمية وتدريب واستغلال الموارد البشرية والمساهمة في تخفيض حدة البطالة من خلال خلق فرص جديدة للعمل.
- **الفرضية الثانية:** تم التأكد من صحتها. فميزان المدفوعات يعكس هيكل وتركيب الاقتصاد القومي ويكشف المركز الخارجي للدولة من حيث القوة والضعف، كما أنه يعتبر بيانًا لعرض العملة الوطنية والطلب عليها اتجاه العملات الأجنبية، وهذا ما يساهم في تحديد القيمة الفعلية لعملة الدولة في سوق الصرف الأجنبي.
- **الفرضية الثالثة:** تم التأكد من صحتها. فجميع سنوات الفترة 2014-2018 تميزت بعجز دائم في ميزان المدفوعات في الجزائر نتيجة إنهيار أسعار النفط بالنظر لتأثر ميزان المدفوعات بقوة بإيرادات الصادرات من المحروقات. وبالنظر للتدفق المتواضع جدا للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، فإن هذا الأخير كان يُمكن أن يكون أحد البدائل الهامة لتحسين أداء ميزان المدفوعات عن طريق التأثير على حساب رأس المال بزيادة التدفقات ومن خلال الميزان التجاري حيث يُمكن للشركات الأجنبية المساهمة في إحلال الواردات وترقية الصادرات.

نتائج البحث:

- توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج يمكن إيجازها في النقاط التالية:
- ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على العديد من الإيجابيات والتي تدفع مختلف الدول للتنافس على إستقطابه، إلا أنه ينطوي أيضا على العديد من العيوب؛
 - يحضى ميزان المدفوعات بأهمية بالغة في مختلف الدول للعديد من الأسباب منها أنه يكشف المركز الخارجي للدولة من حيث القوة والضعف ويشكل أداة نسبية لتحليل الجوانب النقدية من التجارة الدولية لأي بلد، ومؤشرا لسياساتها المالية والتقدية وسياسات الصرف؛
 - يتأثر ميزان المدفوعات بالجزائر بشكل كبير بإيرادات الصادرات من المحروقات؛

- التدفقات من الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر خلال الفترة 2014-2018 ضعيفة جدا، وبالتالي لا تؤثر إلا بشكل متواضع جدا في أداء ميزان المدفوعات؛
- يمكن للإستثمار الأجنبي المباشر أن يؤثر على ميزان المدفوعات الخاص بالبلد المضيف من خلال التأثير على حساب رأس المال والميزان التجاري.

التوصيات والإقتراحات:

- على ضوء دراستنا لهذا البحث وبعد استعراضنا للنتائج المتوصل إليها يمكننا تقديم بعض التوصيات والإقتراحات لتحسين أداء الإستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات في الجزائر:
- الاهتمام بإيجاد المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية؛
- محاولة الإستفادة قدر الإمكان من إيجابيات الإستثمار الأجنبي المباشر مع العمل على تقادي عيوبه؛
- لابد من التركيز على اجتذاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من حيث النوع وليس من حيث الكم، إذ لابد أن تكون هذه الاستثمارات موجهة لترقية القطاعات التي تملك فيها الدولة فرصا لتطويرها؛
- تقليل العجز في ميزان المدفوعات من خلال الحد من الواردات وزيادة الصادرات؛
- لابد من تدعيم رصيد ميزان المدفوعات والتخلص من التبعية لقطاع المحروقات إذ يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر أحد البدائل التي يمكن الاعتماد عليها من خلال ما يتبعه من دخول العملة الصعبة ومساهمته في الحد من الواردات وترقية الصادرات وبالتالي تحقيق فائض أو تقليل العجز في ميزان المدفوعات.

آفاق الدراسة:

- نود في الأخير الإشارة إلى بعض العناوين التي قد تكون كأساس لبحوث لاحقة:
- تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؛
- دور الاستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- سبل التخلص من التبعية لقطاع المحروقات في الجزائر.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب:

- 1- حسن كريم حمزة: العولمة المالية والنمو الاقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2011.
- 2- عدنان داود محمد العذاري: الاستثمار الاجنبي المباشر والتنمية المستدامة في بعض الدول الإسلامية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2015.
- 3- نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2006.
- 4- عبد الكريم جابر العيساوي: التمويل الدولي (مدخل حديث)، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2015.
- 5- نعيمة أوعيل: واقع الاستثمار الاجنبي المباشر في ظل التغيرات الاقتصادية في الجزائر، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية، الطبعة الأولى، 2016.
- 6- خالد راغب الحطيب: التدقيق على الاستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2012.
- 7- منزلي عبد القادر: الاقتصاد الدولي - النظرية والسياسات-، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان، الطبعة الأولى، 2011.
- 8- علي عباس: إدارة الأعمال الدولية - المدخل العام-، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الثالثة، 2013.
- 9- فليح حسن خلف: التمويل الدولي، مؤسسة الوراق، عمان، الطبعة الأولى، 2004.
- 10- فليح حسن خلف: العولمة الاقتصادية، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 2010.
- 11- مدحت قريشي: التنمية الاقتصادية، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2007.
- 12- محمد مدحت غسان: الشركات متعددة الجنسيات، دار الرابحة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
- 13- موسى سعيد مطر: التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، 2008.
- 14- مجدي محمود شهاب وسوزي: أسس العلاقات الدولية، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2006.

- 15- سمير فخري نعمة: العلاقة التبادلية بين سعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة العربية، 2011.
- 16- دريد كامل آل شيب: المالية الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
- 17- محمد ابراهيم عبد الرحيم: اقتصاديات النقود والبنوك، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2014.
- 18- محمد راتول: الاقتصاد الدولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- 19- نزيه عبد المقصود محمد مبروك: الآثار الاقتصادية للاستثمارات الاجنبية، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، 2007 .
- ب - رسائل الماجستير:**
- 20- أحسين عثمانى: استراتيجيات الشركات متعددة الجنسيات في عولمة الاقتصاد، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2003/2002.
- 21- حنان بوخالفة، مريم قسوم: دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية الصادرات في الدول المضيفة-دراسة حالة الصين-، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر علوم التسيير (ل.م.د)، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا، 2019/2018.
- 22- فليلف سميرة: دراسة قياسية لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلا.
- ج- التقارير:**
- 23- مناخ الاستثمار في الدول العربية 2011، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات.
- 24- صندوق النقد العربي: التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2016، أبوظبي، دولة الإمارات(العربية المتحدة) (<http://www.amf.org.ae>) تاريخ الزيارة: 2020/08/25.
- 25- صندوق النقد الدولي: دليل ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي، الطبعة السادسة، 2009، واشنطن، (<https://www.imf.org/~media/Websites/IMF/imported-publications->) (<https://www.imf.org/~media/Websites/IMF/imported-publications->) (loe-pdfs/external/arabic/pubs/ft/bop/2007/bopman6a.ashx) (تاريخ التحميل: 2020/08/25)

د - الجرائد الرسمية:

- 26- القانون رقم 09-16 المؤرخ في 03 أوت 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 46، 3 أوت 2016.
- 27- القانون رقم 14-19 المؤرخ في 11 ديسمبر 2019، يتضمن قانون المالية لسنة 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 81، 30 ديسمبر 2019.
- 28- أمر رقم 01-09 المؤرخ في جويلية سنة 2009، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 44، 26 يوليو 2009.
- 29- قانون رقم 07-20 المؤرخ في 04 جوان 2020، يتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2020، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 33، 04 جوان 2020.
- 30- القانون رقم 18-18 المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، العدد 72، 31 ديسمبر 2015.

هـ - مصادر أخرى من الانترنت:

31- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار: <https://www.andi.dz/index.php/ar/regines-d-aventages>

(تاريخ الزيارة: 2020/06/04 على الساعة 10:00).

32- <http://unctadstat.unctad.org> (04/06/2020).

33- UNCTAD: World Investment Report 2006. FDI from Developing and Transition Economies: Implications for Development, New York and Geneva: United Nations, 2006, (https://unctad.org/en/Docs/wir2006_en.pdf) (Download date: 29/08/2020).

34- Direction Général de la Prévision et des Politiques : http://www.dgpp.mf.gov.dz/images/stories/PDF/retrospective/balaces_paiements/balance_2018.pdf (02/03/2020)

35- OPEC: OPEC bulletin, Vol XLVI, No 1, January/February 2015, Retrieved from

36- https://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/OB_01_022015.pdf .

37- OPEC: Annual Statistical Bulletin. Vienna, Austria, 2019, Retrieved from <http://www.opec.org>